2007

التقرير السنوي

سوق البحرين للأوراق المالية
Bahrain Stock Exchange

www.bahrainstock.com

صاحب السمو الشيخ
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائدالأعلى
لقوة دفاع البحرين

صاحب الجلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الشيخ
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

المحتويات

5 رؤية و رسالة السوق
7 كلمة رئيس مجلس الإدارة
8 كلمة مدير السوق
11 أعضاء مجلس الإدارة
13 إدارة السوق
14 ملخص الأداء المالي للسوق خلال الخمس سنوات 2003-2007
15 ملخص حركة التداول في السوق خلال الخمس سنوات 2003-2007
16 أداء أسواق الأوراق المالية العالمية خلال عام 2007
20 بيانات أساسية لعامي 2006-2007
24 الأوراق والأدوات المالية المتداولة
26 أعضاء السوق
27 رسوم التسجيل والاشتراك السنوي
29 البيانات المالية

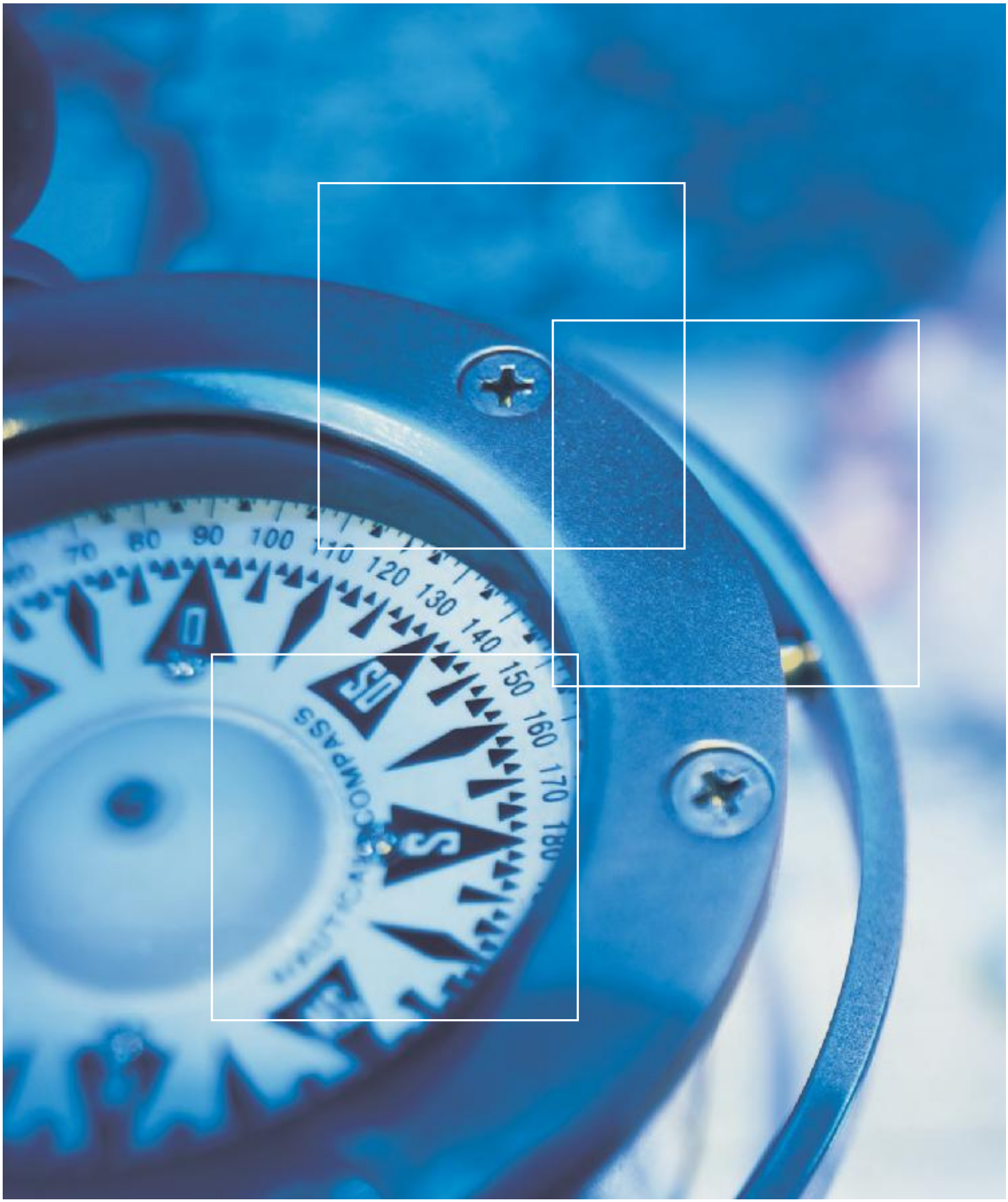
70
80
90
100
110
120
130
140
150
160
170
180
COMPASS

رؤية السوق

تعزيز البيئة الاستثمارية في الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية بما يؤمن للسوق الريادة والتميز إقليميا ودولياً ويجعله مركزاً رئيسياً للصناديق الاستثمارية.

رسالة السوق

الاستمرار في تطوير كافة جوانب عمل السوق وفق المعايير الدولية، بما يضمن وجود سوق عادل وشفاف وكفء ومتنوع وفعال، قادر على تلبية متطلبات وتطلعات كافة الأطراف ذات العلاقة بالسوق بمهنية وجودة عالية، ويتيح للسوق قدرة تنافسية على توطين وجذب الاستثمارات، لتحقيق أهدافه المرحلية والإستراتيجية والمساهمة في النمو الاقتصادي للمملكة.

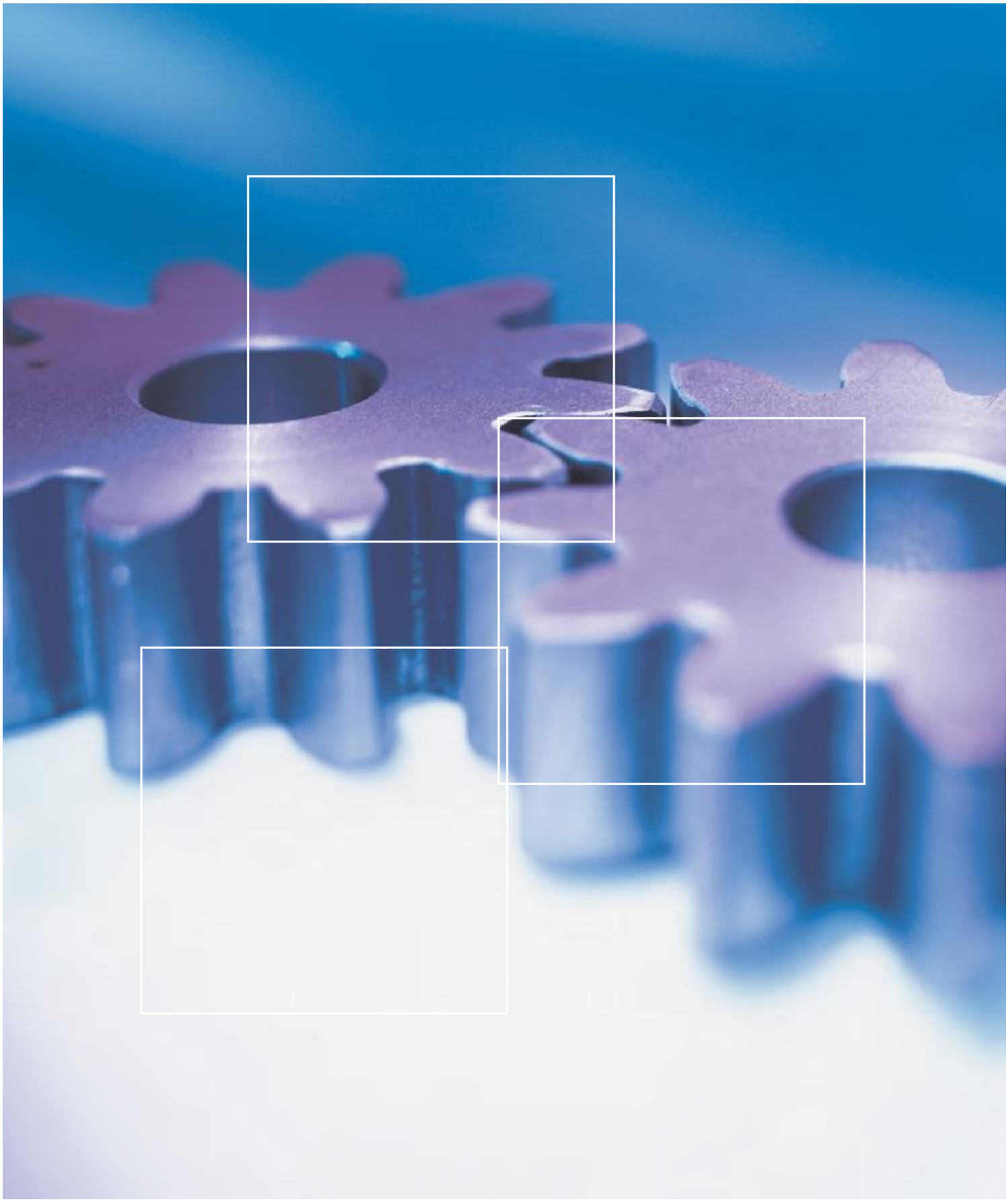

كلمة رئيس مجلس الإدارة

استعادت مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية والبورصات العربية بشكل عام والخليجية تحديدا في العام 2007 اتجاهها التصاعدي وذلك في أعقاب الانخفاض الحاد الذي شهدته بعض البورصات في 2006، في حين حقق مؤشر البحرين العام في 2007 ارتفاعاً بنسبة 24.25%، محافظاً على النمو المتزن الذي حققه طوال السنوات السابقة عاكساً حالة الثقة التي استطاع السوق بنائها بين المستثمرين.

وفي إطار تحمله لمسئولياته كجهة مشرعة لقطاع رأس المال، تواصلت جهود مصرف البحرين المركزي التي تدعم البنية التشريعية لقطاع رأس المال في مملكة البحرين. وفي هذا الشأن تم إصدار حزمة من اللوائح والقرارات التي تعزز بيئة الاستثمار في الأسهم وتزيد من مستوى الشفافية في السوق وتوفر الحماية للمستثمرين بكافة فئاتهم وتدعم عدالة التعاملات في السوق.

وجاء صدور القرار رقم (49) والذي صدر في شهر أغسطس 2007 ليكون واحدا من القرارات الهامة والمؤثرة في قطاع رأس المال، نظرا للتفصيل الواضح الذي تعاطى من خلاله مع موضوعات مهمة لكافة مكونات قطاع رأس المال وهما فترة حظر تعاملات الأشخاص المطلعين والأوقات التي ينبغي أثناءها عقد اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المدرجة في السوق، وكذلك الفترة المحددة لإعلان الشركات عن نتائج أعمالها المالية السنوية والربعية.

علاوة على ذلك تم إصدار عددا من القرارات التي استهدفت تحسين البنية الفنية للتداول في الأسهم والتي تشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم في سوق الأسهم مستفيدين من التحسن الذي أتاحه صدور هذه القرارات، مثل إلغاء سوق الكسور ورفع الحد الأدنى لسوق الأوامر الخاصة.

كما تم البدء خلال هذا العام في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للسوق، إذ تركز هذه الخطة على محاور رئيسية هي تطوير آليات التداول في السوق وتطوير الخدمات التي يقدمها السوق في مجال التسويات والتقاص والحفظ المركزي وتطوير المستوى المهني للوسطاء .

وتواصلت الجهود خلال العام 2007 لاستكمال الخطوات العملية لانتقال السوق إلى مقره في مرفأ البحرين المالي، إذ تم التوقيع الرسمي على عقد الإيجار وكذلك أنهيت كافة الإجراءات المتعلقة بتعيين مدير للمشروع للإشراف على مراحل المشروع المختلفة والتي من المتوقع استكمالها بشكل نهائي خلال الربع الأول من العام 2009.

كما أظهرت نتائج البيانات المالية للسوق للعام 2007 والتي يتضمنها هذا التقرير تحقيق السوق وللسنة الثانية على التوالي لنتائج إيجابية انعكست على تحقيقه لفوائض مالية بلغت 901.3 ألف دينار مقارنة بـ 513.5 ألف دينار في العام 2006 محققا بذلك نموا نسبته حوالي 75%.

بالإضافة لذلك اتخذت إدارة السوق خلال العام 2007 عدداً من الخطوات لتحسين أوضاع موظفيه من بينها إجراء تعديل شامل على سلم الرواتب والدرجات، بالإضافة إلى تأسيس صندوق للادخار خاص بموظفي السوق.

ونيابة عن الأخوة أعضاء مجلس إدارة السوق وجميع موظفيه، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير العميقين لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وإلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وإلى سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين على الدعم والمساندة التي يحظى به السوق من قبلهم.

وختاما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الإخوة أعضاء مجلس إدارة السوق الذين كانت لمساهماتهم وآرائهم الأثر الكبير في التطور الذي شهده السوق خلال السنوات الماضية. كما اشكر الإخوة المسؤلين في السوق وكافة موظفيه على الجهود المتميزة التي بذلوها طوال العام متمنيا مواصلتهم لها من أجل رقي السوق وتطوره.

رشيد محمد المعراج
رئيس مجلس الإدارة

كلـمة مديـر السـوق

تميز الأداء العام لمعظم مؤشرات الأسعار والتداول في أسواق المال الخليجية والعربية بالتحسن خلال العام 2007، وذلك مقارنةً بأداء هذه الأسواق الذي شهد حركة تصحيحية لمعظم المؤشرات في العام 2006.

وحقق المؤشر العام لسوق البحرين للأوراق المالية خلال العام 2007 نمواً إيجابياً نسبته 24.25% مقارنة بالعام 2006، كما ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 27.87% ، أما كمية الأسهم المتداولة فقد ارتفعت بنسبة 16.97 %، وسجلت عدد الصفقات المبرمة في السوق نمواً بنسبة 1.22 %، في حين انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 22.91 %.

وتم خلال العام 2007 إدراج شركة "عقارات السيف" في السوق، وهي شركة مساهمة عامة بحرينية يبلغ رأس مالها المدفوع 46 مليون دينار بحريني، وبإدراج "السيف" يصل عدد الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية إلى 51 شركة. بالإضافة لذلك فقد تم إدراج إصدار صكوك بقيمة 650 مليون دولار أمريكي في السوق والصادرة من شركة جولدن بلت 1.

وفي إطار سعيه لتطوير بيئة التداول في الأسهم المدرجة، اتخذ السوق عدداً من الإجراءات الفنية التي من شأنها تشجيع المستثمرين على زيادة استثماراتهم في الأوراق المالية، ومن هذه الإجراءات إلغاء سوق الكسور وهو السوق الذي كان مخصصا لتنفيذ الأوامر التي كانت تقل قيمتها عن 1500 دينار بحريني، وبالتالي تنفيذ كافة هذه الأوامر في السوق الرئيسية (الاعتيادية)، الأمر الذي ساهم في إتاحة الفرصة أمام المستثمرين في السوق وخصوصاً صغار المستثمرين للتفاعل مع السوق الاعتيادي والاستفادة من الفرص المتوفرة فيه، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة الصفقات وزيادة السيولة المتوفرة. كما قام السوق برفع الحد الأدنى لسوق الأوامر الخاصة من 50 ألف دينار بحريني إلى 500 ألف دينار بحريني مما أدى إلى إلغاء الفوارق السعرية بين أسواق التداول في السوق.

بالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس إدارة السوق على مشروع لتطوير البنية الفنية الأساسية والقدرة الاستيعابية لأنظمة التداول والتقاص والتسوية والإيداع المركزي في السوق مما يزيد من القدرة التنافسية للسوق بين أسواق المال في المنطقة، ويعزز من جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين.

وقد قام «سوق البحرين للأوراق المالية» في العام 2007 بتوقيع مذكرات تفاهم مشترك مع كلاً من «سوق أبو ظبي للأوراق المالية» و «بورصة لندن»، بغرض زيادة آفاق التعاون بين السوقين في المجالات المتعلقة بتبادل الخبرات والمعلومات، وتشجيع المؤسسات في السوقين على تبادل الإدراج وضمان انسيابية كافة المعلومات ذات العلاقة بالشركات مزدوجة الإدراج.

بالإضافة لذلك، يعتبر قيام السوق بالتوقيع رسمياً على الاتفاقية الخاصة بانتقاله إلى مرفأ البحرين المالي خطوة أخرى توفر المزيد من الإمكانات اللوجستية والتسهيلات الفنية والتقنية التي ستسهم في تعزيز توجه مملكة البحرين كمركز مالي رائد.

وعلى الصعيد المالي، حقق السوق وفقاً لنتائج بياناته المالية للعام 2007 فوائض مالية بلغت 901.3 ألف دينار مقارنة بـ 513.5 ألف دينار في العام 2006 مسجلا نسبة نمو قدرها 75%، كما ارتفعت إيرادات السوق لتصل إلى 2.4 مليون دينار في 2007 مقارنة بـ 1.8 مليون دينار في العام 2006 محققةً بذلك نمواً قدره 29%، فأما إجمالي موجودات السوق فقد بلغ 3.4 مليون دينار في العام 2007 مقارنة بـ1.9 مليون دينار في العام 2006 بارتفاع نسبته 79%.

وإدراكاً من «سوق البحرين للأوراق المالية» بأهمية التدريب المستمر في تطوير مستوى الموظفين والمساهمة في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات بمختلف أنواعها ومجالات عملها، فقد واصل السوق نهجه القائم على تطبيق البرامج التدريبية التي توفر للموظفين فرص تدريبية ذات مستوى عالي لصقل مهاراتهم، وفي الوقت نفسه ذات قيمة مضافة لهم وللسوق.

وفي إطار استعدادات السوق لتوفير كافة العناصر اللوجستية لانتقال مقره إلى مرفأ البحرين المالي، استكمل السوق خلال العام 2007 العديد من شواغره الوظيفية بكوادر بحرينية مؤهلة، الأمر الذي يعكس حرص السوق على مواصله سعيه لتوفير أفضل الكفاءات والمؤهلات للمساهمة في تطوير الخدمات التي يقدمها.

كما قام السوق خلال العام 2007 باتخاذ مجموعة من الخطوات الهادفة إلى تطوير البيئة الوظيفية فيه وجعلها أكثر تحفيزاً للموظفين، حيث تم تأسيس «صندوق للادخار» يشمل كافة موظفي السوق.

كما تم البدء في 2007 بتنفيذ خطة إستراتيجية للسوق تتركز محاورها على تطوير تداول الأوراق والأدوات المالية وخدماتها، وتطوير عمليات التسوية والتقاص والإيداع المركزي وخدماته، وكذلك تطوير المستوى المهني لمكاتب الوسطاء.

وبهذه المناسبة يسعدني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن كافة منتسبي السوق، أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى مقام صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله راعي مسيرة التقدم والازدهار في البلاد، والى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين على دعمهم ومساندتهم المتواصلة للسوق منذ تأسيسه حتى الآن.

كما يسعدني أن أعبر لرئيس وأعضاء مجلس إدارة السوق عن عميق شكري وتقديري للجهود التي بذلوها من أجل تقدم السوق خلال هذا العام. كما أشكر كافة الأخوة المسئولين في السوق على الجهد الدؤوب والعمل المتواصل الذي قدموه طوال العام، داعياً العلي القدير أن يوفقهم للمزيد من العطاء خلال الأعوام القادمة لنشكل معاً فريقاً متعاوناً هدفه تحقيق مزيد من الازدهار للسوق ومهمته تجسيد رؤية السوق ورسالته على أرض الواقع. وفي هذا المقام الشكر موصول أيضاً للشركات المدرجة في السوق والوسطاء العاملين على تعاونهم الدائم معنا.

فؤاد عبد الرحمن راشد

مدير سوق البحرين للأوراق المالية

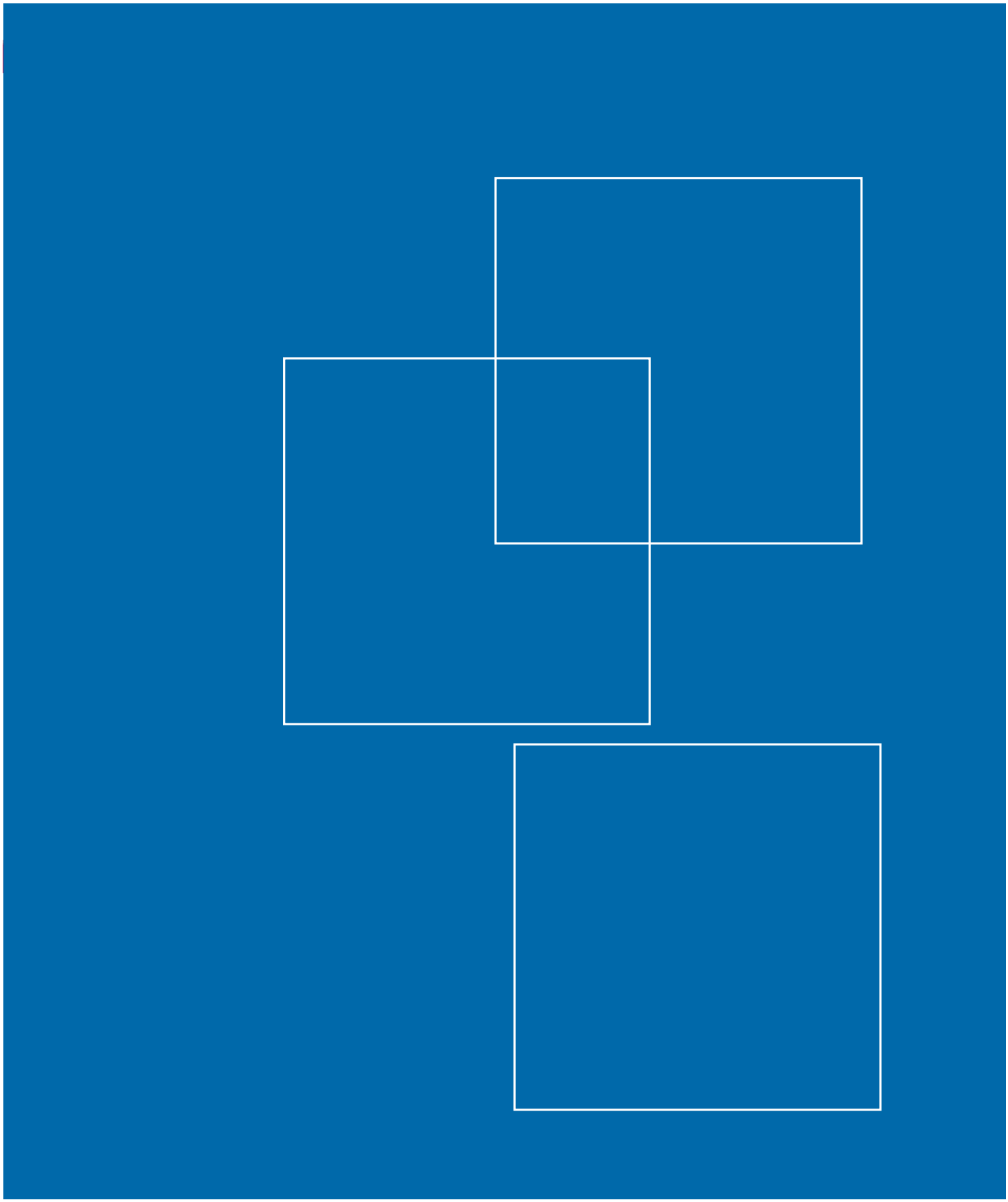

أعضاء مجلس الإدارة

1 **السيد رشيد محمد المعراج**
رئيس مجلس الإدارة

2 **السيد أنور خليفة السادة**
نائب الرئيس

3 **السيد علي سلمان ثامر****
عضو

4 **السيد خالد محمد كانو**
عضو

5 **الدكتور عصام عبدالله فخرو****
عضو

6 **السيد حسن علي جمعة***
عضو

7 **الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة***
عضو

8 **السيد عادل محمد عبدالشافي البان***
عضو

9 **السيد عبدالمجيد عبدالسلام بريش****
عضو

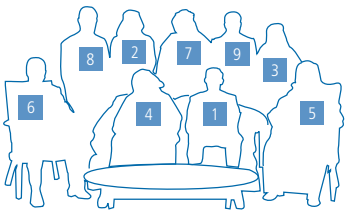

* عضو اللجنة التنفيذية
** عضو لجنة التدقيق

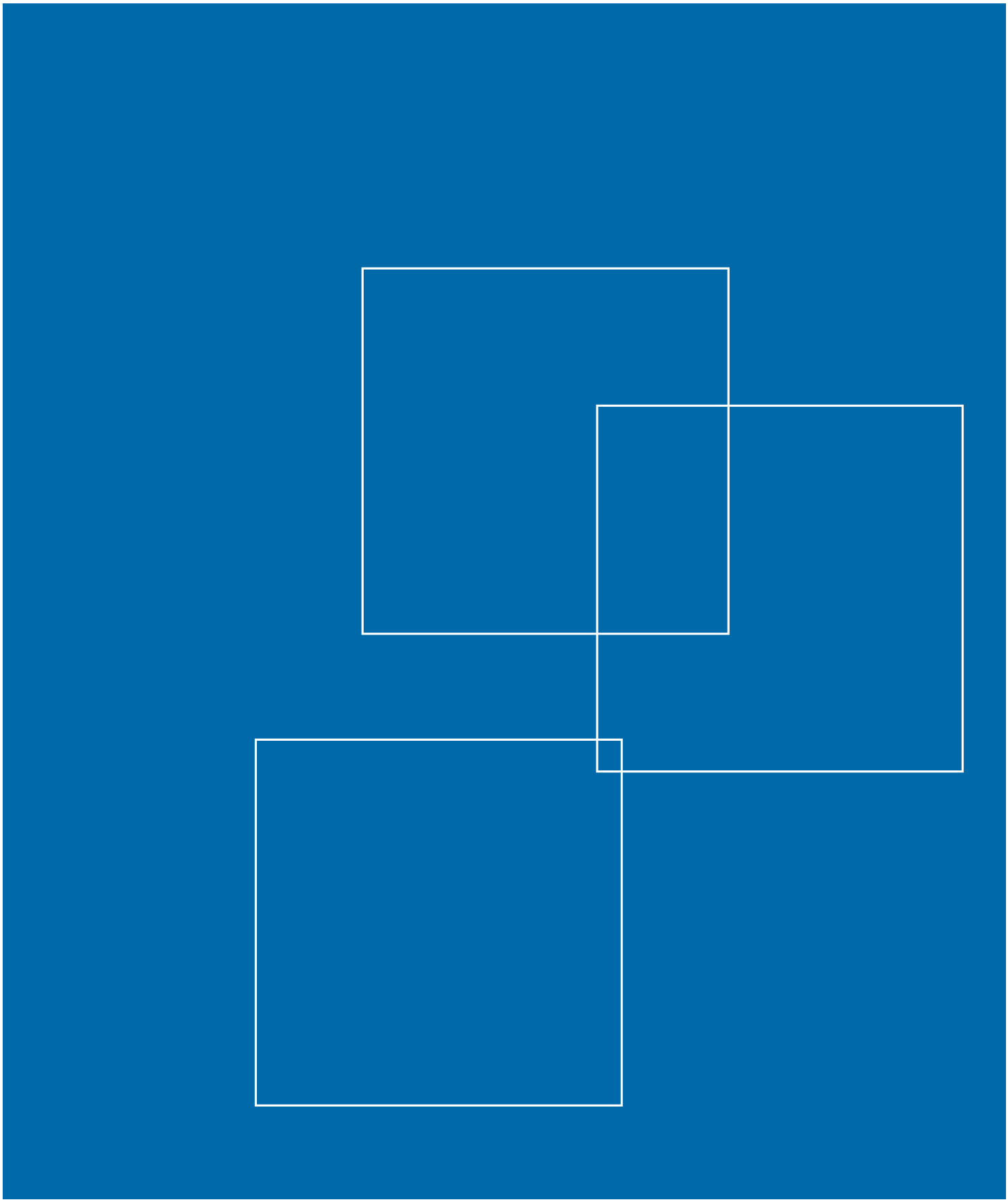

إدارة السوق

السيد فؤاد عبدالرحمن راشد
مدير السوق

السيد يوسف أحمد آل شرف
رئيس الشئون الإدارية والمالية

السيد إبراهيم جعفر العرادي
رئيس التداول وشئون الأعضاء

السيد محمد خالد حامد
رئيس التدقيق الداخلي

السيد عادل سمير توفيق
المستشار القانوني

السيد عبدالحميد أحمد عبدالغفار
رئيس التحليل المالي والبحوث

السيد علي أحمد المنصور
رئيس العلاقات العامة والتسويق

السيد عبدالله جعفر عابدين
رئيس التسويات والتقاص
والحفظ المركزي

السيدة نرجس فروخ جمال
رئيس تقنية المعلومات

ملخص الأداء المالي للسوق خلال الخمس سنوات
2007 - 2003

ملخص الأداء المالي

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع الايرادات	925,048	1,090,989	1,275,425	1,835,817	2,360,827
مجموع المصروفات	1,315,773	1,333,050	1,596,126	1,322,355	1,459,493
مساهمة وزارة المالية	250,000	250,000	-	-	-
فائض(عجز) السنة	(140,725)	7,939	(320,701)	513,462	901,334
مجموع الموجودات	1,909,347	1,848,452	1,419,775	1,918,335	3,435,645
مجموع المطلوبات	345,607	276,773	168,797	153,895	769,871
المال المتجمع	1,563,740	1,571,679	1,250,978	1,764,440	2,665,774

إجمالي الايرادات

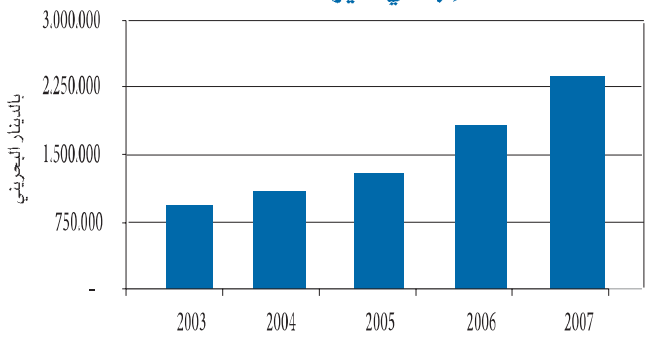

الفائض من العمليات

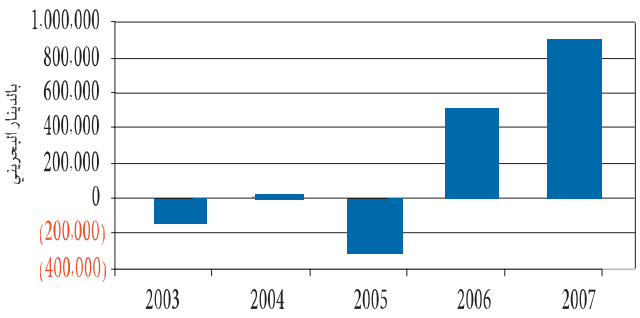

إجمالي الموجودات

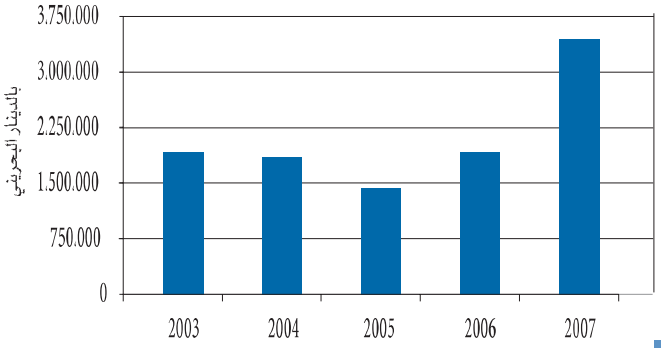

إجمالي المطلوبات

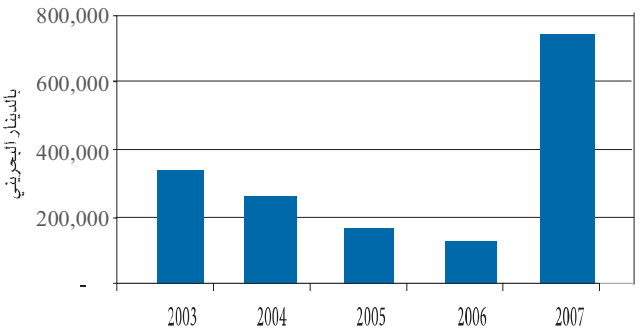

ملخص حركة التداول في السوق خلال الخمس سنوات 2007-2003

مؤشر البحرين العام

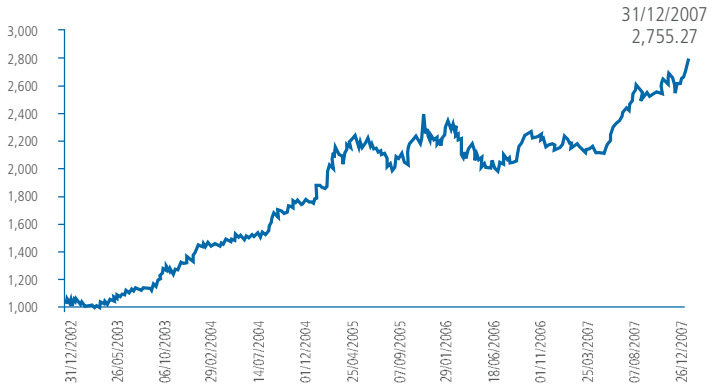

كمية التداولات (مليون سهم)

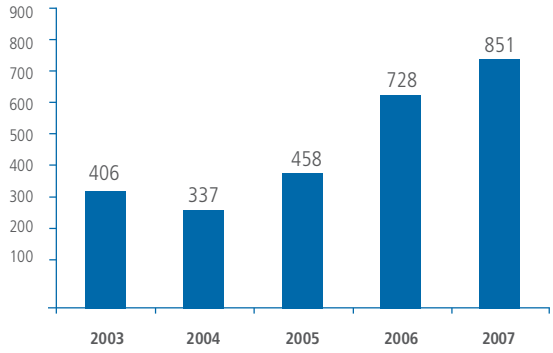

قيمة التداولات (مليون دينار)

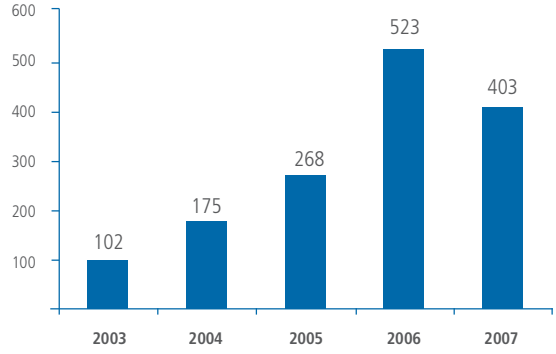

القيمة السوقية (مليون دينار)

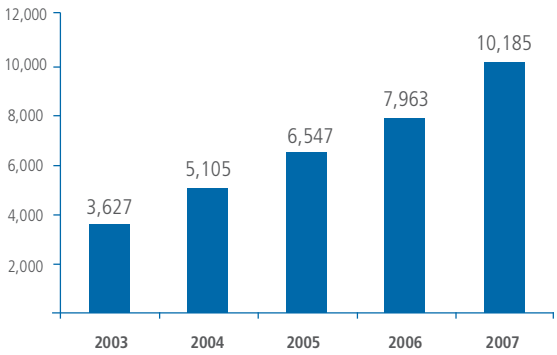

عدد الصفقات

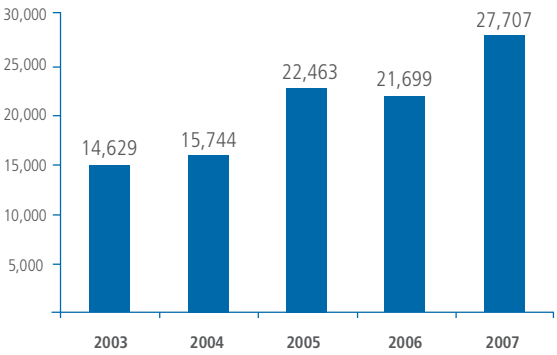

أداء أسواق الأوراق المالية العالمية خلال عام 2007

الوضع الدولي

بلغ نمو الاقتصاد العالمي ووفقا لصندوق النقد الدولي 3.7% في عام 2007 مقارنة بـ 3.9% في 2006، وقد عزا نمو الاقتصاد العالمي إلى تواصله بمعدلات عالية في الأسواق الصاعدة التي توقع استمرار تحقيقها معدلات عالية قريبة مما حققته في عامي 2006 و2007.

لم يتجاوز نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2007 الـ 2.2% مقارنة بـ 2% في عام 2006، وقد سجلت المانيا التي تمثل أعلى ثقل في منطقة اليورو نموا بنسبة 2.5% في عام 2007 مقارنة بـ 2.9% في عام 2006، كما تباينت معدلات النمو في منطقة اليورو في عام 2007 بين 6.1% لسلوفاكيا و1.5% لايطاليا. أما اليابان فسجلت نموا بنسبة 2.1% في عام 2007 مقارنة بـ 2.4 % في عام 2006.

من جهة أخرى، استمر الاقتصاد الصيني في تسجيل معدلات نمو اقتصادي بوتيرة عالية، حيث سجل نموا بنسبة 11.4% في عام 2007 مقارنة بـ 11.1% في عام 2006. الاقتصاد الهندي سجل هو الآخر نموا عاليا بلغ 9.2% في عام 2007 مقارنة بـ 9.8% في عام 2006، بينما سجلت روسيا نموا بنسبة 8.1% مقارنة بـ 7.4% في عام 2006.

نمو اقتصاديات العالم وتطور معدلات التضخم (٪)

البيان	2007	2006	2005
النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)			
العالم	3.73	3.90	3.36
أمريكا	2.2	2.0	3.1
المانيا	2.5	2.9	0.8
اليابان	2.1	2.4	1.9
الصين	11.4	11.1	10.4
الهند	9.2	9.8	9.1
روسيا	8.1	7.4	6.4
معدلات التضخم (%)			
أمريكا	2.9	3.2	3.4
المانيا	2.3	1.8	1.9
اليابان	0	0.3	(0.3)
الصين	4.8	1.4	1.8
الهند	6.4	6.2	4.2
روسيا	9.0	9.7	12.7

المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2008

ارجع صندوق النقد الدولي انخفاض نمو الاقتصاد العالمي إلى تقلب أسواق النفط، حيث سجلت أعلى معدلاتها التاريخية مع استمرار ارتفاعها للسنة الثالثة على التوالي لتبلغ أعلى قمة لها في 20 نوفمبر 2007 بوصول الأمريكي الخفيف إلى 99.16 دولار، بينما بلغ بنهاية العام 2007 حوالي 95.95 دولار مسجلة ارتفاعا بنسبة 57.68% مقارنة بمطلع العام. أما نفط برنت فقد بلغ مداه بوصوله إلى 96.57 دولار في 28 ديسمبر 2007، ليستقر بنهاية العام عند 94.33 دولار، مسجلا نموا بنسبة 61.22%.

من جهة أخرى، تركت أزمة الرهن العقاري آثار بالغة تعدت الاقتصاد الأميركي مشكلة مصدر قلق كبير للمصارف المركزية عبر العالم. كما أبدى صندوق النقد الدولي قلقه من تعرض الاقتصاد العالمي لمزيد من التضخم، خاصة في الاقتصاديات الصاعدة مع تواصل انخفاض الدولار الأميركي، حيث ارتفع اليورو والين والإسترليني أمام الدولار الأمريكي خلال العام 2007 بنسبة 10.56% و6.90% و1.32% على التوالي.

ومع تزايد التحذيرات من انزلاق الاقتصاد الأميركي نحو حالة ركود، وفي خطوة لإنعاش الاقتصاد وتخفيف الاضطراب الناتج عن أزمة الرهن العقاري، خفض المصرف الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة ثلاث مرات متتالية، الأولى في سبتمبر 2007 بواقع نصف نقطة، والثانية في أكتوبر بواقع 0.25 نقطة، والثالثة في ديسمبر بواقع 0.25 نقطة، لتستقر بنهاية العام 2007 عند مستوى 4.25% مقارنة بـ 5.25% في مطلع العام. أما بنك انجلترا المركزي فقد ترك أسعار الفائدة عند مستوى 5.5% بنهاية العام 2007 بعد آخر تخفيض في 6 ديسمبر 2007. من جهة أخرى، بلغ سعر الفائدة للبنك المركزي الأوروبي 4% بنهاية العام منذ رفعه في يونيو 2007، كما استقر سعر الفائدة للمركزي الياباني عند مستوى 0.5% بنهاية العام منذ رفعه في فبراير 2007.

على مستوى أسواق المال، سجل مؤشر DAX الألماني أفضل أداء بتسجيله نموا بنسبة 22.29%، تلاه مؤشر FTSE100 البريطاني بنسبة 3.80%، فمؤشر S&P500 الأمريكي بنسبة3.53%. فمؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة 1.31%. أما مؤشر NIKKEI225 الياباني فقد تراجع بنسبة 11.31%.

معدلات النمو في أسواق المال الدولية

التاريخ	2007	2006	النمو (%)
ألمانيا (DAX)	8,067.32	6,596.92	22.29
بريطانيا (FTSE100)	6,456.90	6,220.80	3.80
أمريكا (S&P500)	1,468.36	1,418.3	3.53
فرنسا (CAC40)	5,614.08	5,541.76	1.31
اليابان (Nikkei225)	15,307.78	17,225.83	(11.13)

الوضع العربي

بلغ متوسط نمو اقتصاديات الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون 5% في كل من عامي 2007 و2006، وقد سجل أعلى معدل نمو في السودان بواقع 10.5% في عام 2007، ومصر بواقع 7.1%، وليبيا 6.8%، وتونس 6.3% والأردن 5.7%.

نمو الاقتصاديات العربية خلال الفترة 2005 – 2007

البلد	2007 *	2006	2005
السودان	10.5	11.2	6.3
مصر	7.1	6.8	4.5
ليبيا	6.8	5.2	6.3
تونس	6.3	5.5	4.0
الأردن	5.7	6.3	7.1
سورية	3.9	4.4	3.3
اليمن	3.1	3.2	5.6
الجزائر	2.4	2.0	5.1
المغرب	2.2	8.0	2.4

*تقديرات

المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2008

من جهة أخرى، شهدت غالبية البورصات العربية ارتفاعا في عام 2007، حيث سجل مؤشر سوق القاهرة والإسكندرية نموا بنسبة 51.29%، وعمّان 36.27%، والدار البيضاء 33.92%، وتونس 21.12%.

الوضع الخليجي

وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، سجلت دولة قطر أعلى معدلات نمو اقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ 14.2% و10.3% في عامي 2007 و2006 على التوالي، تلتها الإمارات بواقع 7.4% و9.4% في عامي 2007 و2006 على التوالي، فالبحرين بواقع 6.6% في العامين المذكورين.

عزي التضخم الذي عمّ كافة دول مجلس التعاون الخليجي إلى تسارع النمو الاقتصادي وارتفاع الكتلة النقدية والطفرة العمرانية بصفة خاصة، بينما أتى انخفاض سعر الدولار الذي ترتبط به عملات غالبية دول المجلس على راس العوامل الخارجية.

سجلت قطر أعلى معدلات التضخم في عام 2007 بواقع 13.8%، تلتها الإمارات بواقع 11.8%، فعمان 5.5%، الكويت 5%، السعودية 4.1%، بينما سُجلت اقل المعدلات في البحرين بواقع 3.4%.

معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم في دول

مجلس التعاون الخليجي (2005 - 2007)

الدولة	2007 *	2006	2005
	معدلات النمو الاقتصادي (%)		
قطر	14.2	10.3	9.2
الإمارات	7.4	9.4	8.2
البحرين	6.6	6.6	7.9
عمان	6.4	6.8	6.0
السعودية	4.1	4.3	6.1
الكويت	4.6	6.3	11.4
	معدلات التضخم (%)		
قطر	13.8	11.8	8.8
الإمارات	11.0	9.3	6.2
عمان	5.5	3.2	1.9
الكويت	5.0	3.1	4.1
السعودية	4.1	3.2	0.6
البحرين	3.4	3.2	2.6

*تقديرات

المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2008

تمثل حالة الانتعاش التي تشهدها اقتصاديات دول المجلس مدفوعة بأسعار النفط دافعا لأسواق الأسهم، الأمر الذي عزز تنافسية البورصات الخليجية مقارنة بمثيلاتها في البورصات الناشئة الأخرى، الأمر الذي عزز نضج الأسواق الإقليمية وتطورها.

على صعيد أسواق المال، شهدت جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي نموا في عام 2007. حيث سجل سوق مسقط نموا بنسبة 61.88%، تلاه سوق ابوظبي بواقع 51.74%، وسوق دبي 43.72%، والسوق السعودي 40.87%، وسوق قطر 34.31%، وسوق الكويت 24.75، فسوق البحرين 24.25%.

أداء أسواق الأوراق المالية العالمية خلال عام 2007

أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2007 (%)

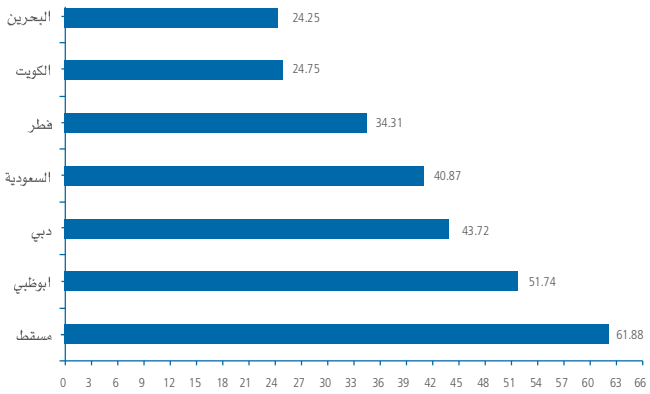

الوضع المحلي

بفضل أسعار النفط وسياسة تنويع مصادر الدخل وتطوير البيئة الاستثمارية، تعززت مقومات نمو اقتصاد مملكة البحرين الذي سجل نموا حقيقيا بنسبة 6.6% في عام 2006 مقارنة بـ 7.9% في عام 2005، ليكون بذلك من بين أسرع معدلات النمو الإقليمية. من جهة أخرى، توقع صندوق النقد الدولي أن يستمر اقتصاد المملكة في تسجيل نموا اقتصاديا عاليا في ظل ما تشهده المملكة من تطورات انعكست في تحسن الحساب الجاري بميزان المدفوعات الذي سجل وفرا شكل ما نسبته 17.2% مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 مقارنة بـ 12.8% و11.9% في عامي 2006 و 2005 على التوالي، وفي ظل التقدم في التصنيف الائتماني والحرية الاقتصادية والتنافسية ومؤشرات الشفافية وجذب الاستثمارات في القطاعات الحيوية، خاصة الخدمات المالية والصناعات التحويلية والسياحة والخدمات التجارية والصحة والتعليم والتدريب والعقار.

ووفق ما أظهره «تقرير الاستثمار العالمي 2007» الصادر عن مؤتمر «الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»، قفز ترتيب البحرين في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من المرتبة 23 في عام 2005 إلى المرتبة 11 عالمياً في عام 2006، وقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى البحرين 9.2 مليار دولار عام 2006 مسجلا نموا بنسبة 178% مقارنة بعام 2005، وقد بلغ صافي التدفق 1.9 مليار دولار، بينما جاءت البحرين ضمن أعلى 5 دول غرب آسيوية من حيث تدفق الاستثمارات المباشرة، محتلة بذلك المركز الخامس بعد كلا من تركيا والسعودية والإمارات والأردن.

احتلت البحرين في العام 2007 المرتبة الأولى عربياً، بينما تقدمت من المرتبة 25 عالميا في عام 2006 إلى المرتبة 19 عالميا في عام 2007 في مجال الحرية الاقتصادية وفقاً لمؤشر "دليل الحرية الاقتصادية" الذي تصدره مؤسسة "هيرتج فاونديشن"، وذلك نتيجة تتمتع البحرين بنظام مصرفي ومالي وتجاري وتشريعي داعم لحرية الأعمال، فضلا عن تحسن المناخ الاستثماري وتنامي مساهمة القطاعات غير النفطية، خاصة قطاع الخدمات المالية التي تخطت مساهمته 25.5% في عام 2006، مما مكّن الاقتصاد من تسجيل نموا حقيقيا ناهز الـ 6.5% في عام 2006. وبفضل النمو القوي للقطاع غير النفطي والإصلاحات السياسية والاقتصادية المتوازنة التي تمخضت عن إيجاد الأرضية المناسبة لاستمرار النمو الاقتصادي، رفعت مؤسسة فيتش للتصنيفات الائتمانية تصنيفها للديون السيادية على البحرين من (أ) سالب إلى (أ) في إشارة إلى تحسن الأداء الاقتصادي وإدارة الاقتصاد. يذكر أن البحرين تتمتع كذلك بتصنيف (أ) من وكالة التصنيف الدولية ستاندارد آند بورز، ومستوى (أ) من وكالة موديز، حيث تم إصدار كلا التصنيفين في العام 2007.

من جهة أخرى، تشكل التشريعات التي تستهدف حماية المستثمرين ركنا محوريا في تطوير أسواق رأس المال، في هذا الصدد أقدم مصرف البحرين المركزي في أغسطس 2007 على إصدار القرار (49) لسنة 2007 في إطار توفر المزيد من الحماية للمستثمرين.

أداء البورصة في عام 2007

تطور مؤشر السوق

سجل مؤشر البحرين العام ارتفاعا بنسبة 24.25% في عام 2007، حيث بلغ 2,755.27 نقطة مقارنة بـ 2,217.58 نقطة في عام 2006. وبالمثل، سجل مؤشر استيراد ارتفاعا بنسبة 27.51% بلوغه 2,929.35 نقطة مقارنة بـ 2,297.34 نقطة. أما مؤشر داوجونز البحرين فقد سجل نموا بنسبة 24.10% بلوغه 233.82 نقطة.

مؤشر سوق البحرين العام في عام 2007

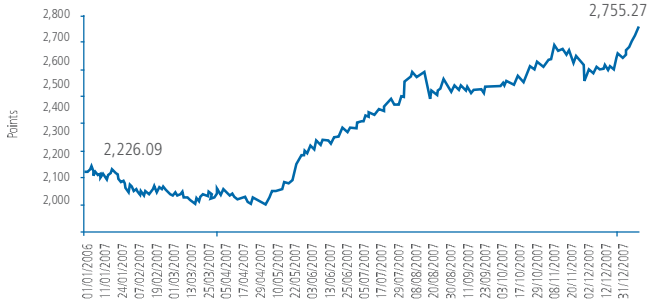

التداول

شهدت القيمة الإجمالية للتداول في عام 2007 انخفاضا بنسبة 22.9% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغت 403.1 مليون دينار مقارنة بـ 522.9 مليون دينار. أما التداول من حيث الكمية فشهد ارتفاعا بنسبة 17%، حيث بلغ 851.1 مليون سهم مقارنة بـ 727.6 مليون سهم في عام 2006. أما عدد الصفقات فقد ارتفع إلى 27,707 صفقة مقارنة بـ 21,699 صفقة ، مسجلة نموا بنسبة 27.7%. أما بصدد حركة الأسعار ، فمن أصل 51 شركة، سجلت 30 شركة ارتفاعا في أسعار أسهمها في عام 2007. بينما انخفضت أسعار أسهم 11 شركة، في حين حافظت 10 شركات على أسعارها دون تغير. وتشير نسب التداول وفقا للجنسية إلى استحواذ البحرينيين على 52% من مجمل تداولات السوق، في حين استأثر الخليجيون والجنسيات الأخرى على 33.5% و14.5% من إجمالي قيمة التداولات على التوالي.

نسب تداول الأسهم وفقا للجنسية (بيعا وشراء)

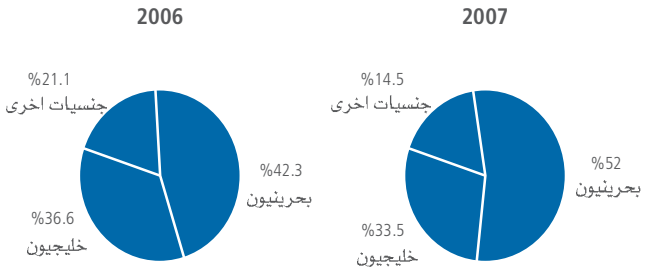

القيمة السوقية

ارتفعت القيمة السوقية للشركات المحلية المساهمة العامة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية إلى 10.19 مليار دينار مقارنة بـ 7.96 مليار دينار بنهاية العام 2006، مسجلة نموا بنسبة 27.9%. استحوذ قطاع الاستثمار على 48.9% من القيمة السوقية الإجمالية، تلاه قطاع البنوك بواقع 32.5%، الخدمات 15.1%، التأمين 2%، الفنادق والسياحة 1.2%، فالصناعة 0.2%. من جهة أخرى، سجل قطاع الاستثمار أعلى نمو في القيمة السوقية مقارنة بمطلع العام بواقع 35.4%، تلاه قطاع البنوك بنسبة 27.9%، فقطاع التأمين 22.5%، فقطاع الفنادق والسياحة 14.7%،فقطاع الخدمات 10.3%. أما قطاع الصناعة فقد شهد انخفاضا بنسبة 1.2%. يذكر انه تم إدراج أسهم عقارات السيف بتاريخ 29 يوليو 2007 برأس مال 46 مليون دينار بحريني ضمن سوق الاكتتابات الأولية، وبذلك يصبح إجمالي عدد الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية 51 شركة.

تطور القيمة السوقية لقطاعات السوق (مليون دينار)

القطاع	2007	2006	التغير (٪)	الوزن النسبي (٪)
الاستثمار	4,983.62	3,680.45	35.41	48.93
البنوك	3,313.67	2,591.75	27.85	32.53
الخدمات	1,542.03	1,398.41	10.27	15.14
التأمين	205.24	167.54	22.50	2.02
الفنادق والسياحة	124.03	108.14	14.69	1.22
الصناعة	16.64	16.85	(1.23)	0.16
السوق	10,185.22	7,963.14	27.90	100

المؤشرات المالية

تباينت قطاعات السوق من حيث المؤشرات المالية الأساسية، والجدول أدناه يعرض تطور المؤشرات المالية بنهاية 2007 مقارنة بعام 2006.

المؤشرات المالية الأساسية كما في سبتمبر

البيان	مضاعف السهم (مرات) P/E		ريع السهم (٪) Div. Yield		السعر للقيمة الدفترية (مرات) BV/Price	
	2007	2006	2007	2006	2007	2006
البنوك	18.34	14.34	2.75	3.52	2.63	2.06
الاستثمار	11.36	9.88	3.89	5.14	1.76	1.35
التأمين	8.25	6.59	6.27	7.69	1.06	0.87
الخدمات	12.60	12.15	4.69	5.17	2.97	2.69
الصناعة	9.10	9.21	5.78	5.70	0.60	0.61
الفنادق والسياحة	10.71	9.28	4.12	4.74	1.20	1.04
السوق	13.11	11.31	3.69	4.66	2.07	1.66

الإيداع المركزي

بلغت جملة الأسهم المودعة بمركز الإيداع المركزي بالسوق بنهاية ديسمبر 2007 ما مجموعه 6,775 بليون سهم، مشكلة ما نسبته 39.26٪ من جملة الأسهم الصادرة والمدفوعة، وذلك مقارنة بـ 3,770 بليون سهم في مطلع العام 2007 مسجلة نموا بنسبة 79.71 ٪ في حين بلغت القيمة السوقية الأسهم المودعة في الإيداع المركزي 4,144 بليون دينار وذلك في نهاية ديسمبر 2007 مقارنة بـ 3,253 بليون دينار في مطلع العام، مسجلة ارتفاعا بنسبة 25.95٪ . وقد بلغ عدد الجنسيات المسجلة في الإيداع المركزي 89 جنسية.

بيانات أساسية لعامي 2006-2007

مقارنة مؤشرات التداول

	2007	2006	التغير	التغير %
إجمالي القيمة السوقية (دينار)	10,185,220,954	7,963,142,488	2,222,078,466	27.90
قيمة الأسهم (دينار)	403,085,611	522,908,380	(119,822,769)	(22.91)
كمية الأسهم	851,075,407	727,634,796	123,440,611	16.96
عدد الصفقات	27,707	21,699	6008.00	27.69
مجموع أيام التداول	249	246	3.00	1.22
المتوسط اليومي لقيمة الاسهم	1,618,818	2,125,644	(506,826)	(23.84)
المتوسط اليومي لكمية الاسهم	3,417,974	2,957,865	460,108	15.56
المتوسط اليومي لعدد الصفقات	111	88	23.07	26.15

أداء مؤشرات السوق

مؤشر البحرين العام	2007	2006	التغير (نقطة)	التغير (%)
نهاية الفترة	2,755.27	2,217.58	537.69	24.25
الاعلى	2,755.27	2,346.98	408.29	17.40
الادنى	2,106.70	1,996.68	110.02	5.51
مؤشر داوجونز البحرين				
نهاية الفترة	233.82	188.42	45.40	24.10
الاعلى	233.82	196.81	37.01	18.80
الادنى	178.70	169.39	9.31	5.50
مؤشر استيراد				
نهاية الفترة	2,929.35	2,297.34	632.01	27.51
الاعلى	2,929.35	2,437.92	491.43	20.16
الادنى	2,189.38	2,072.84	116.54	5.62

المؤشرات القطاعية لمؤشر البحرين العام 2006-2007

المؤشر	2007	2006	التغير (%)
البنوك التجارية	3,479.10	2,925.77	18.91
الاستثمار	2,546.61	1,848.22	37.79
التامين	2,315.99	1,883.96	22.93
الخدمات	2,031.39	1,957.76	3.76
الصناعة	1,438.47	1,456.41	(1.23)
الفنادق والسياحة	2،315.15	2،017.75	14.74

الإدراجات 2006-2007

	2007	2006
الشركات المساهمة العامة	42	41
الشركات المقفلة	2	2
الشركات الغير بحرينية	7	7
الأسهم الممتازة	1	2
السندات والصكوك	17	19
الصناديق الاستثمارية	32	35

حركة تداول الاسهم لعامي 2007-2006

القيمة(الف دينار بحريني)	2007	2006	التغير (%)
يناير	10,297	25,601	(59.78)
فبراير	18,894	26,246	(28.01)
مارس	11,828	21,855	(45.88)
ابريل	16,786	14,221	18.03
مايو	34,431	106,058	(67.54)
يونيو	40,790	22,085	84.70
يوليو	40,571	11,081	266.14
اغسطس	20,339	161,951	(87.44)
سبتمبر	33,920	45,312	(25.14)
اكتوبر	22,593	30,571	(26.10)
نوفمبر	94,163	42,932	119.33
ديسمبر	58,475	14,996	289.94
السوق	403,086	522,908	(22.91)

الكمية (الف سهم)	2007	2006	التغير (%)
يناير	14,126	41,622	(66.06)
فبراير	28,883	28,697	0.65
مارس	18,932	42,300	(55.25)
ابريل	18,829	20,627	(8.71)
مايو	75,443	156,289	(51.73)
يونيو	68,148	42,610	59.94
يوليو	83,092	19,641	323.06
اغسطس	52,094	156,237	(66.66)
سبتمبر	78,065	67,669	15.36
اكتوبر	52,813	38,441	37.39
نوفمبر	219,044	92,455	136.92
ديسمبر	141,605	21,048	572.78
السوق	851.075	727.635	16.96

عدد الصفقات	2007	2006	التغير (%)
يناير	1,085	1,963	(44.73)
فبراير	1,847	2,040	(9.46)
مارس	1,320	2,021	(34.69)
ابريل	1,357	1,792	(24.27)
مايو	2,729	1,776	53.66
يونيو	2,630	2,235	17.67
يوليو	2,785	1,529	82.15
اغسطس	2,549	1,800	41.61
سبتمبر	2,286	2,074	10.22
اكتوبر	2,743	1,523	80.11
نوفمبر	3,384	1,667	103.00
ديسمبر	2,992	1,279	133.93
السوق	27,707	21,699	27.69

اجمالي قيمة الاسهم المتداولة

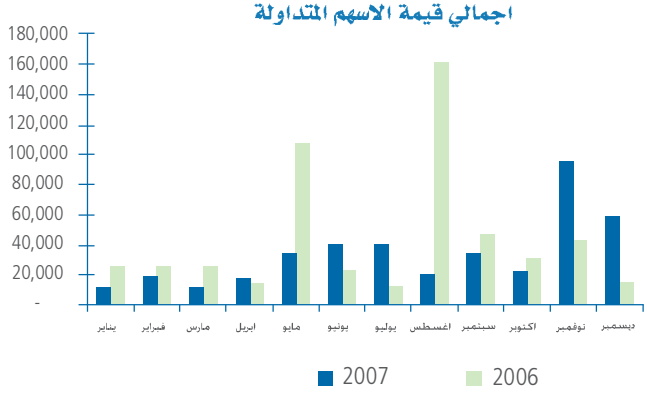

اجمالي كمية الاسهم المتداولة

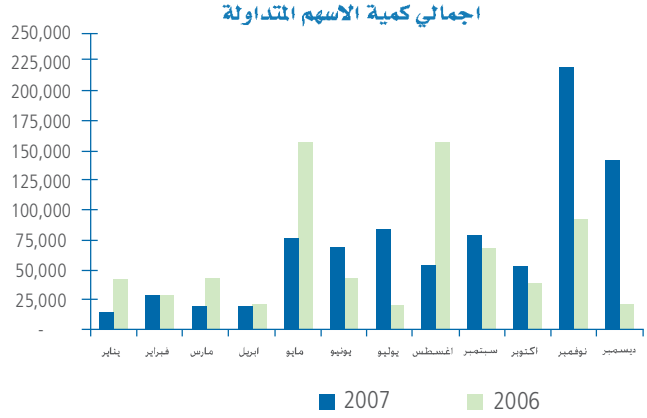

اجمالي عدد الصفقات

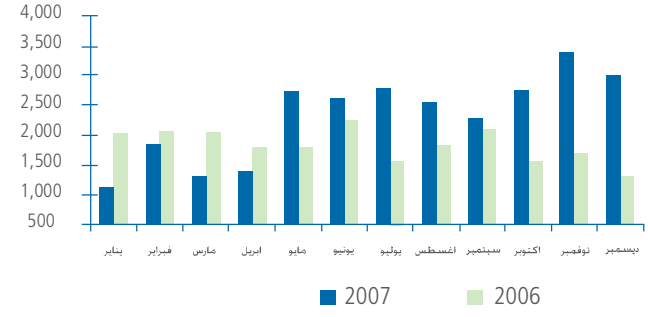

بيانات أساسية لعامي 2006-2007

مقارنة القيمة السوقية قطاعيا 2007-2006 (مليون دينار)

القطاع	2007	2006	التغير (%)
البنوك التجارية	3,313.7	2,591.8	27.9
الاستثمار	4,983.6	3,680.4	35.4
التامين	205.2	167.5	22.5
الخدمات	1,542.0	1,398.4	10.3
الصناعة	16.6	16.8	(1.2)
الفنادق والسياحة	124.0	108.1	14.7
السوق	10,185.2	7,963.1	9.72

نمو القيمة السوقية في عام 2007وفقا للقطاع (%)

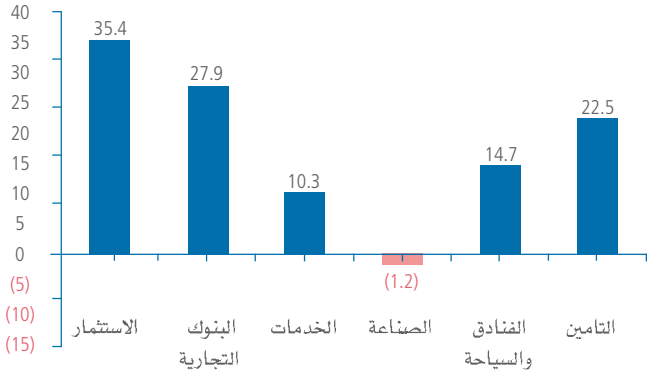

التوزيع النسبي للقيمة السوقية وفقا للقطاع في عامي 2007 - 2006

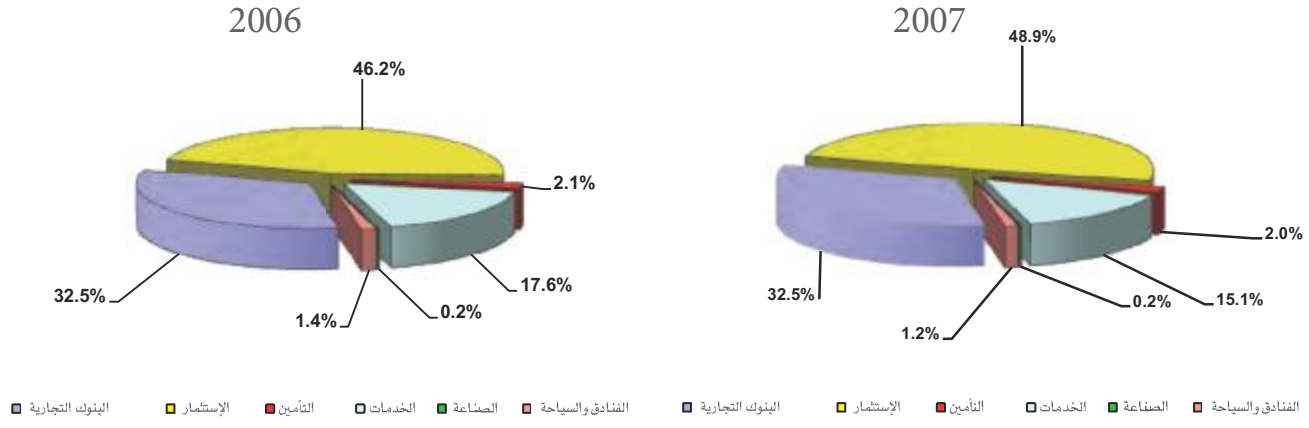

تعاملات الجنسيات في السوق

الكمية	2007	2006	التغير (%)
بحرينيون	874,566,693	614,826,102	42.25
خليجيون	592,676,460	624,473,301	(5.09)
اخرى	234,907,661	215,970,189	8.77
المجموع	1,702,150,814	1,455,269,592	16.96

القيمة	2007	2006	التغير (%)
بحرينيون	419,247,660	442,644,268	(5.29)
خليجيون	269,852,766	382,430,004	(29.44)
اخرى	117,070,795	220,742,489	(46.96)
المجموع	806,171,221	1,045,816,761	(22.91)

التداولات من حيث الجنسية (الكمية بيع وشراء)	2007	2006
بحرينيون	51.38%	42.25%
خليجيون	34.82%	42.91%
اخرى	13.80%	14.84%

التداولات من حيث الجنسية (القيمة بيع وشراء)	2007	2006
بحرينيون	52.00%	42.33%
خليجيون	33.47%	36.57%
اخرى	14.52%	21.11%

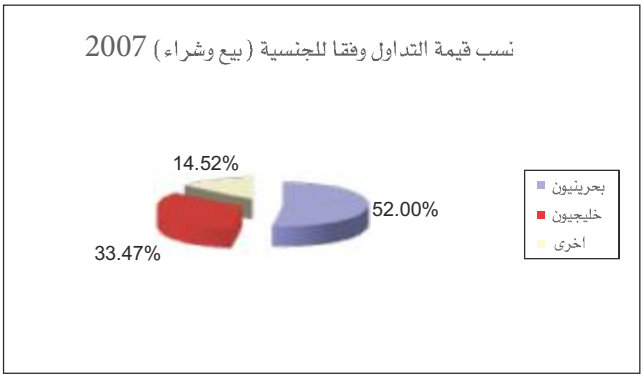

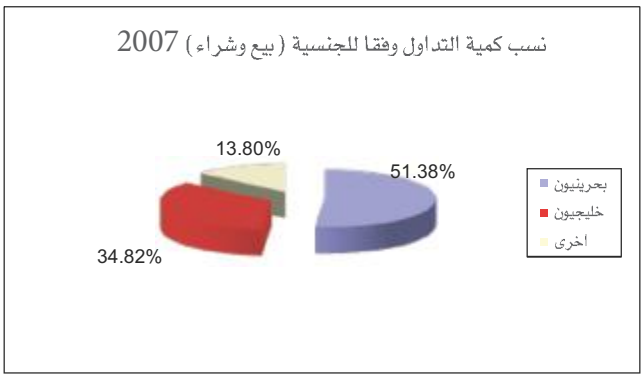

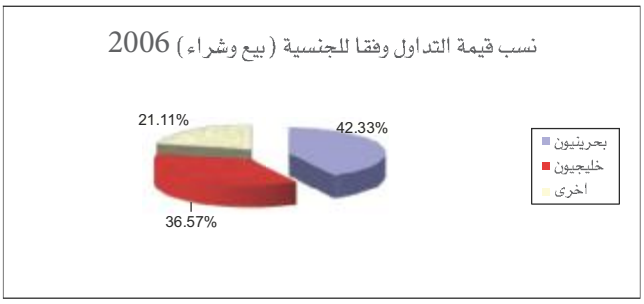

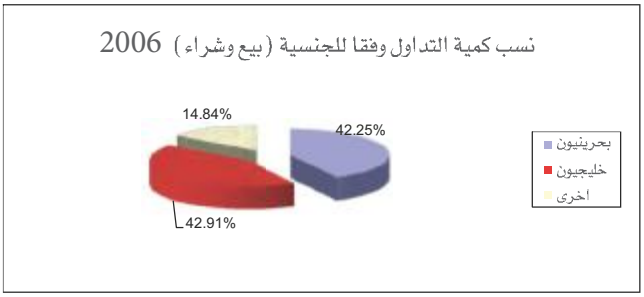

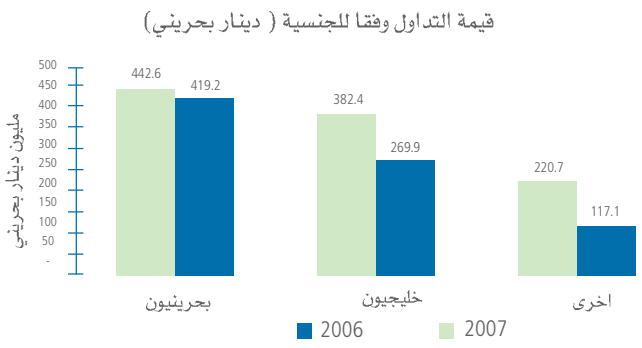

الأوراق والأدوات المالية المتداولة

الشركات المدرجة في السوق :

قطاع البنوك التجارية
بنك البحرين الوطني
بنك البحرين والكويت
البنك الاهلي المتحد
بنك البحرين الإسلامي
البنك البحريني السعودي
مصرف السلام

قطاع الاستثمار
المجموعة الخليجية للمال
المؤسسة العربية المصرفية
بنك الخليج المتحد
انفستكورب
بنك البحرين و الشرق الأوسط
شركة البحرين للتسهيلات التجارية
الشركة الخليجية المتحدة للاستثمار
بنك طيب
مصرف البحرين الشامل
شركة استيراد الاستثمارية
بيت التمويل الخليجي
شركة الخليج للتعمير
بنك الإثمار
مجموعة البركة المصرفية

قطاع التأمين
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين
شركة التأمين الأهلية
الشركة العربية الدولية للتأمين
شركة التكافل الدولية
المجموعة العربية للتأمين
شركة البحرين الوطنية القابضة

قطاع الخدمات
شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة
شركة البحرين للسينما
الشركة العامة للتجارة وصناعة الأغذية
شركة البحرين للملاحة و التجارة الدولية
شركة البحرين للاتصالات (بتلكو)
شركة البحرين لمواقف السيارات
شركة مجمع البحرين للأسواق الحرة
شركة ناس
عقارات السيف

قطاع الصناعة
شركة البحرين لمطاحن الدقيق
شركة دلمون للدواجن

قطاع الفنادق والسياحة
مجموعة فنادق الخليج
شركة الفنادق الوطنية
شركة البحرين للسياحة
الشركة البحرينية للترفيه العائلي
شركة بنادر للفنادق

الشركات المقفلة
شركة الأوراق المالية والاستثمار
الشركة المتحدة لصناعة الورق

الشركات غير البحرينية
بنك مسقط (عمان)
المجموعة الدولية للاستثمار (الكويت)
المستثمر الدولي (الكويت)
الشركة السودانية للاتصالات (السودان)
اتصالات قطر (قطر)
الشركة المتحدة للتمويل (عمان)
بيت الاستثمار العالمي (الكويت)

الأوراق والأدوات المالية المتداولة

الصناديق الاستثمارية المدرجة

صندوق حصص الاستثمار - البنك الاسلامي للتنميه (دولار امريكي)
صندوق سيكو للأوراق المالية المختارة (دينار بحريني)
صندوق سيكولاسهم الخليج (دولار امريكي)
صندوق مان – أهلي المضمون 360 ش.م. (دولار امريكي)
صندوق مان – أهلي بريزما المضمون ش.م. (دولار امريكي)
صندوق مان – أهلي المضمون 220 بلاس ش.م. (دولار امريكي)
صندوق طيب المستكشف الأمريكي (دولار امريكي)
صندوق طيب إفرست (دولار امريكي)
صندوق طيب بايوميد (دولار امريكي)
صندوق طيب الهلال العالمي (دولار امريكي)
صندوق طيب للعوائد (دولار امريكي)
صندوق بنك بي ان بي باريبا كرفان (دولار امريكي)
صندوق الاولى للأسهم العربية 2000 (دولار امريكي) (الاسلامي)
صندوق مكاسب للأسهم الإماراتية (دولار امريكي)
صندوق استثمار مكاسب قطر (دولار امريكي)
صندوق مكاسب لفرص الاستثمار الإماراتية (دولار امريكي)
صندوق مكاسب للنمور العربية (دولار امريكي)
صندوق دخل مكاسب (دولار امريكي)
صندوق التوفيق للإتصالات العربية (دولار امريكي)
صندوق التوفيق للأسهم الخليجية (دولار امريكي)
صندوق جلويل القناص (دولار امريكي)
صندوق جلويل للشركات الخليجية الرائدة (دولار امريكي)
صندوق جلويل ذو الضمان المتزايد
صندوق القمة (دولار امريكي)
صندوق جلويل للسوق النقدي (دولار امريكي)
صندوق دلمون (دينار بحريني)
صندوق جلويل لمؤشر الأسهم الأمريكية (دولار امريكي)
صندوق الخليج العقاري
صندوق جلويل لمؤشر الأسهم الأوروبية (يورو)
صندوق جلويل للشركات المتعثرة (دولار امريكي)
صندوق جلويل الإسلامي للسوق النقدي (دولار امريكي)
صندوق جلويل للريع المتزايد (دولار امريكي)

السندات والصكوك المدرجة

صكوك التأجير الأسلامية الحكومية (الاصدار السادس) - 2008
سندات المنيوم البحرين - 2013
صكوك التأجير الاسلامية الحكومية (الاصدار السابع) - 2008
سندات قابلة للتحويل للشركة المتحدة للتمويل (ش.م.ع)
سندات مجموعة الصناعات الوطنية
سندات مملكة البحرين 2008
الصكوك الدولية - 2009
صكوك الايجاره بالدينار البحريني صادره من مؤسسة نقد البحرين
اعمار - صكوك الايجارة المتحركة العوائد - 2009
صكوك التأجير الأسلامية الحكومية (الاصدارالحادي عشر) - 2010
صكوك التأجير الأسلامية الصادرة من الشركة التجارية العقارية للصكوك - 2010
سندات شركة البحرين للتسهيلات التجارية الاصدار الخامس - 2010
سندات شركة استيراد الاستثمارية - 2010
صكوك التأجير الأسلامية الحكومية (الاصدارالثاني عشر) - 2011
صكوك المشاركة الصادرة عن شركة دار صكوك للاستثمار - 2010
سندات شركة البحرين للتسهيلات التجارية الاصدار السادس - 2011
صكوك المنافع الصادرة من شركة جولدن بلت1 - 2012

أعضاء السوق

الوسطاء المرخصون

شركات الوساطة

الأهلية للأوراق المالية
البنك الأهلي المتحد
الشركة الخليجية الهندية للخدمات المالية
شركة بنك الخليج المتحد للاوراق المالية
بيت الاستثمار العالمي للوساطة
شركة الأوراق المالية والاستثمار
المؤسسة العربية المصرفية للأوراق المالية
بنك البحرين والكويت
طيب للأوراق المالية
شركة الخليج للأوراق المالية
شركة مباشر للخدمات المالية

مكاتب الوساطة

مكتب عبدالله زين العابدين
مكتب ناصر خسرو
مكتب يوسف العجاجي

رسوم التسجيل والاشتراك السنوي

الشركات المساهمة العامة

رسم التسجيل*:
0.1% من رأس المال المدفوع بحد أقصى 15,000 دينار وبحد أدنى 5,000 دينار.

رسم الاشتراك السنوي:**
1. 0.1% على أول 10 مليون دينار فأقل من رأس مال الشركة المدفوع وبحد أدنى 3,000 دينار بحريني.

2. 0.05% على المبالغ التي تزيد على 10 مليون لغاية 50 مليون دينار.

3. 0.025% على المبالغ التي تزيد على 50 مليون دينار وبحد أقصى 20,000 دينار.

رسم التسوية والتقاص:
1. 0.0125% من رأس المال المدفوع لأول 15 مليون دينار بحريني وبحد أدنى 1,000 دينار بحريني.

2. 0.00625% من رأس المال المدفوع للمبالغ التي تزيد عن 15 مليون دينار بحريني على أن يكون الحد الأقصى لرسوم الإيداع المركزي 4,000 دينار بحريني.

الشركات المساهمة غير البحرينية

رسم التسجيل*:
0.1% من رأس المال المدفوع بحد أقصى 15,000 دينار وبحد أدنى 5,000 دينار.

رسم الاشتراك السنوي:**
1. 50% من رسم الاشتراك السنوي للشركات المساهمة العامة البحرينية.

الشركات المقفلة المحلية

رسم التسجيل*:
1,000 دينار بحريني.

رسم الاشتراك السنوي:**
1. 0.025% على أول 5 مليون دينار فأقل من رأس مال الشركة المدفوع وبحد أدنى 1,000 دينار بحريني.

2. 0.05% على المبالغ التي تزيد على 5 مليون دينار وبحد أقصى 5,000 دينار.

الصناديق الاستثمارية:
رسم التسجيل*: 300 دينار.
رسم الاشتراك السنوي**: 250 دينار.

السندات و الصكوك الحكومية:
رسم التسجيل*: 15,000 دينار.
رسم الاشتراك السنوي**: 2,000 دينار.

الخاصة / غير البحرينية:
رسم التسجيل*: 0.05% على قيمة الإصدار بحد أدنى 2000 دينار وحد أقصى 5,000 دينار.
رسم الاشتراك السنوي**: 2,000 دينار.

الورنتس (عملات):
رسم التسجيل*: 300 دينار.
رسم الاشتراك السنوي**: لايوجد.

مكاتب التحويل:
رسم العضوية*: 500 دينار.
رسم الاشتراك السنوي**: 1,000 دينار.

الدلالين الأفراد:
رسم العضوية*: 500 دينار.
رسم الاشتراك السنوي**: 250 دينار.

شركات الوساطة:
رسم العضوية*: 1,000 دينار.
رسم الاشتراك السنوي**: 500 دينار.

خدمة الحافظ الأمين:
رسم العضوية*: 1,000 دينار.
رسم الاشتراك السنوي**: 500 دينار.

جميع المبالغ أعلاه بالدينار البحريني.
* رسوم التسجيل تدفع مرة واحدة.
** بالنسبة للشركات فقط فإنه يؤخذ في الاعتبار بان الفترة المالية المتبقية من السنة المالية التي يتم فيها تسجيل الشركة يتم على أساس ربع سنوي.

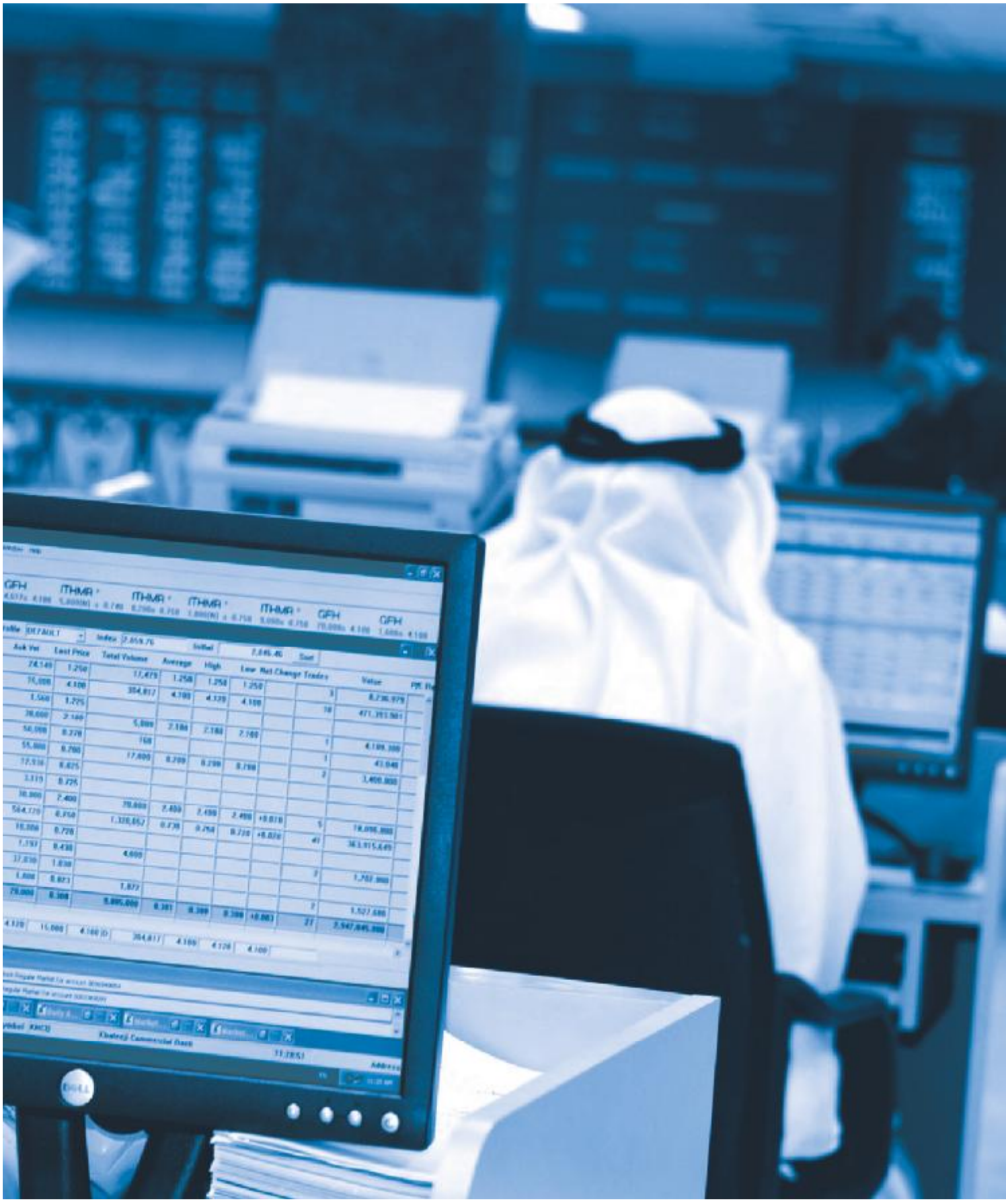

المحتويات

تقرير مدققي الحسابات إلى مجلس الإدارة 30

البيانات المالية
الميزانية العمومية 31
بيان الدخل 32
بيان التدفقات النقدية 33
الايضاحات 34

البيانات المالية
31 ديسمبر 2007

تقرير مدققي الحسابات

إلى حضرات السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
سوق البحرين للأوراق المالية
المنامة – مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لسوق البحرين للأوراق المالية («السوق») والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2007، وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والايضاحات الأخرى.

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسئولون عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن هذه المسئولية تتضمن تصميم وتنفيذ وإتباع أنظمة رقابة داخلية معنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء، وكذلك اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة و إجراء تقديرات محاسبية معقولة في ظل الأوضاع القائمة.

مسئولية المدققين

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة ذات العلاقة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية من أي معلومات جوهرية خاطئة.

يشمل التدقيق القيام بإجراءات معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة و التي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، وليس بغرض إبداء رأي في مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للسوق. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للسوق كما في 31 ديسمبر 2007 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول الأمور القانونية و التنظيمية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، برأينا، أن السوق يمسك سجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية تتفق معها. وانه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة 2006 أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للسوق، يمكن أن يكون لها اثر جوهري على أعمال السوق أو مركزه المالي. ولقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الميزانية العمومية

كما في 31 ديسمبر 2007

	الايضاحات	2007	2006
الموجودات المتداولة			
نقد في الصندوق ولدى البنوك		113,461	34.443
ودائع ثابتة قصيرة الأجل		2,419,476	1,252,019
ذمم مدينة	3	142,562	64,007
أرصدة مدينة أخرى	4	282,586	11,672
مجموع الموجودات المتداولة		2,958,085	1,362,141
الموجودات غير المتداولة			
أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	5	267,706	267,706
الأثاث والمعدات	6	209,854	288,488
مجموع الموجودات غير المتداولة		477,560	556,194
مجموع الموجودات		3,435,645	1,918,335
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة		96,776	97,843
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى		131,990	23,346
إيرادات مؤجلة	11	500,000	-
مخصصات حقوق الموظفين	7	41,105	32,706
مجموع المطلوبات		769,871	153,895
المال المتجمع (صفحة 40)		2,665,774	1,764,440
مجموع المطلوبات والمال المتجمع		3.435.645	1.918.335

رشيد محمد المعراج
رئيس مجلس الإدارة

فؤاد عبدالرحمن راشد
مدير السوق

اعتمدت البيانات المالية التي تحتوي على الصفحات من 39 إلى 51 من قبل مجلس الإدارة في 11 مايو 2008.

بيان الدخل

كما في 31 ديسمبر 2007

	الايضاحات	2007	2006
الايرادات			
رسوم الاشتراكات		1,146,366	1,043,385
رسوم التسجيل		21,000	58,100
عمولات التداول	8	908,426	477,505
الايرادات الأخرى	9	169,869	193,788
فوائد الودائع والسندات		115,166	63,039
		2,360,827	1,835,817
المصروفات			
الرواتب ومصاريف الموظفين		937,180	762,451
المصروفات الإدارية والعمومية		400,414	424,340
مصاريف مجلس الإدارة واللجان		18,600	18,400
استهلاكات الموجودات الثابتة	6	103,299	103,127
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3	-	14,037
		1,459,493	1,322,355
فائض الإيرادات على المصروفات		901,334	513,462
المال المتجمع في 1 يناير		1,764,440	1,250,978
المال المتجمع في 31 ديسمبر		2,665,774	1,764,440

رشيد محمد المعراج
رئيس مجلس الإدارة

فؤاد عبدالرحمن راشد
مدير السوق

تشتمل البيانات المالية على الصفحات من39 إلى 51.

بيان التدفقات النقدية

كما في 31 ديسمبر 2007

	2007	2006
نشاط العمليات		
مبالغ مقبوضة من المشتركين	1,147,144	1,091,399
العمولات والايرادات الأخرى	1,046,031	679,672
مبالغ مدفوعة للموظفين والتكاليف المتعلقة بهم	(928,781)	(762,687)
مبالغ مدفوعة للمصروفات الإدارية والعمومية	(585,818)	(443,317)
مصاريف مجلس الإدارة واللجان	(18,600)	(18,400)
التدفق النقدي من نشاط العمليات	659,976	546,667
نشاط الاستثمار والتمويل		
شراء موجودات ثابتة	(24,665)	(70,127)
مساهمات مصرف البحرين المركزي	500,000	-
فوائد البنوك والسندات	111,164	62,149
متحصلات من بيع موجودات ثابتة	-	900
التدفق النقدي من نشاط الاستثمار والتمويل	586,499	(7,078)
صافي التدفق النقدي خلال السنة	1,246,475	539,589
النقد وما في حكمه في بداية السنة	1,286,462	746,873
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	2,532,937	1,286,462
النقد وما في حكمه وفقا للميزانية العمومية		
نقد في الصندوق ولدى البنوك	113,461	34,443
ودائع ثابتة قصيرة الأجل	2,419,476	1,252,019
	2,532,937	1,286,462

تشتمل البيانات المالية على الصفحات من 39 إلى 51.

ايضاحات

1. النشأة والنشاط

سوق البحرين للأوراق المالية هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية حيث أنشئ بموجب المرسوم رقم (4) لسنة 1987. وقد أصدر وزير التجارة والزراعة القرار رقم (13) لسنة 1988 بإصدار اللائحة الداخلية للسوق وذلك لتنظيم العمل فيه وتحديد الأهداف التي أنشئ من أجلها .

خلال سنة 2002 تم نقل صلاحية الاشراف على السوق من وزارة الصناعة والتجارة إلى مصرف البحرين المركزي بموجب مرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2002.

تتلخص أهداف السوق في تطوير سوق البحرين للأوراق المالية، وتشجيع الادخار، والنهوض بالوعي الاستثماري للمواطنين، وتطوير وترشيد أساليب التعامل، وتطوير الأوراق والأدوات المالية المتداولة في السوق على نحو يخدم عمليات التنمية الاقتصادية في البلاد ويساعد في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ويعزز المركز المالي لمملكة البحرين.

2. السياسات المحاسبية الهامة

المعايير المتبعة

أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

قام السوق بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية: الإفصاحات والمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) – عرض البيانات المالية – إفصاحات رأس المال عند إعداد هذه البيانات المالية. إن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) أثر على نوعية وكمية الإفصاحات بالبيانات المالية ولكن ليس له تأثير على الفائض والوضع المالي المعلن للسوق. وقام السوق بعرض أرقام المقارنة وفقاً للمتطلبات المرحلية لتطبيق هذه المعايير.

أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية وفقاً لقاعدة التكلفة التاريخية. ان السياسات المحاسبية التي اتبعت هي نفسها المتبعة في السنوات السابقة.

أهم السياسات المحاسبية المطبقة :

الايرادات من الاشتراكات ورسوم التسجيل والخدمات وفوائد الودائع الثابتة وعمولات التحويل والايرادات الأخرى تحتسب عند استحقاقها.

المصروفات

تحتسب مصروفات السلع و الخدمات على أساس قيمة السلع و الخدمات التى تم تسلمها و قبولها خلال السنة المالية، وإن لم يتم سداد قيمتها خلال السنة.

الأثاث والمعدات

1. الاحتساب

يحتسب الأثاث والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها متجمع الاستهلاك وخسائر إنخفاض القيمة، ان وجدت. ويتم مراجعة قيم الأصول المتبقية والعمر الافتراضي، وتعدل كلما لزم ذلك، في تأريخ الميزانية العمومية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات إلى قيمتها القابلة للإسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من قيمتها القابلة للإسترداد المقدرة.

في حالة بيع أو استبعاد أصل فان التكلفة والاستهلاك المتراكم الخاصة به يتم استبعادها من السجلات ويتم تحميل أي ربح أو خسارة ناتجة عن ذلك على بيان الدخل.

2. المصروفات اللاحقة

تتم رسملة المصروفات المتعلقة باستبدال جزء من الأثاث والمعدات والتي تم تصنيفها على حده. تتم رسملة المصروفات الأخرى على الأصول الثابتة فقط عندما تؤدي هذه المصروفات إلى زيادة في القيمة الاقتصادية المستقبلية لهذه الأصول. تحمل جميع المصاريف الأخرى على بيان الدخل عند تكبدها.

3. الاستهلاك

يتم احتساب الاستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للعقارات والمنشآت والمعدات. لم يتم احتساب استهلاك للأراضي. العمر الإنتاجي المتوقع لكل نوع هو كما يلي :

الأثاث والمعدات ونظام التداول الالكتروني	5 سنوات
الحاسبات الالكترونية والسيارات	5 سنوات

الموجودات الثابتة التي تقل قيمتها عن 50 دينار يتم استهلاكها بالكامل في سنة الشراء.

انخفاض قيم الموجودات : تقوم إدارة السوق بمراجعة قيم الموجودات في تاريخ الميزانية العمومية ومقارنتها مع القيم الدفترية لتحديد ما إذا كان هناك أي انخفاض غير مؤقت في القيمة الدفترية. يتم تحميل الانخفاض في القيمة الدفترية، إن وجد ، على بيان الدخل.

المدينون

يتم احتساب الذمم المدينة بصورة أولية بالتكلفة مخصوماً منها مخصص الانخفاض في قيمتها. ويتم عمل مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي بأن السوق لن يكون قادر على تحصيل كل المبالغ طبقاً للشروط الأصلية للذمم المدينة. تعتبر الصعوبات المالية للمدينين واحتمال إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية أو تأخر الدفع مؤشرات على هبوط قيمة الذمم المدينة. يتم عمل المخصص عندما تتجاوز القيمة الحالية للموجودات القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية بسعر الفائدة الفعلي . يتم احتساب مبلغ المخصص في بيان الدخل .

أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق تظهر بالتكلفة المعدلة مطروحاً منها مخصص لمواجهة انخفاض قيمتها إن وجد.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

الحقوق التقاعدية والمنافع الأخرى للموظفين البحرينيين مشمولين بقانون الهيئة العامة لصندوق التقاعد والذي يقوم من خلاله الموظفون والسوق بدفع مبلغ شهري على أساس نسبة ثابتة من الراتب. حصة السوق المدفوعة والتي تعتبر خطة محددة الاشتراك بحسب مفهوم المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) تسجل كمصروف في بيان الدخل.

يقدم السوق مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه من غير البحرينيين استناداً إلى قانون العمل البحريني للقطاع الأهلي لسنة 1976. يتم احتساب المكافأة على أساس آخر راتب ومدة الخدمة. يتم عمل مخصص للالتزامات غير المدفوعة، والتي تعتبر خطة محددة المنافع بحسب مفهوم المعيار المحاسبي الدولي رقم (19)، على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل بتاريخ الميزانية العمومية.

العملات الأجنبية

1. العملة المستعملة في انجاز المعاملات والعملة المستعملة في إعداد البيانات المالية

يتم إعداد البيانات المالية بالدينار البحرينى وهي العملة المستعملة من قبل السوق في تعاملاتها والعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

2. المعاملات والأرصدة

الموجودات والمطلوبات النقدية يتم تحويلها إلى الدينار البحريني في تاريخ الميزانية ويتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة في بيان الدخل.

النقد وما في حكمه

يتضمن كل من النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع قصيرة الأجل والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

كما في 31 ديسمبر 2007

3. ذمم مدينة

	2007	2006
اشتراكات ورسوم تسجيل مستحقة	61,210	40,988
عمولات مستحقة	68,428	22,548
رسوم الخدمات	12,924	14,508
	142,562	78,044
مخصص أنخفاض القيمة	-	(14,037)
	142,562	64,007

4. أرصدة مدينة أخرى

	2007	2006
فوائد مستحقة	8,374	4,373
مصاريف مدفوعة مقدماً	271,202	7,299
إيرادات مستحقة	3,010	-
	282,586	11,672

5. أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

	المبلغ	تاريخ الاستحقاق	عائد التأجير
صكوك تاجير اسلامية حكومية (مملكة البحرين)	267,706	2008	3.75%
	267,706		

كما في 31 ديسمبر 2007

6. الأثاث والمعدات	الأثاث والمفروشات ومعدات أخرى	الحاسبات الإلكترونية	السيارات	المجموع 2007	المجموع 2006
التكلفة					
رصيد 1 يناير	353,286	1,322,899	7,435	1,683,620	1,745,133
الاضافات	5,374	19,291		24,665	73,377
الاستبعادات	–	–	–	–	(134,890)
في 31 ديسمبر	358,660	1,342,190	7,435	1,708,285	1,683,620
الاستهلاكات					
رصيد 1 يناير	269,375	1,125,137	620	1,395,132	1,425,378
استهلاك السنة	32,873	68,816	1,610	103,299	103,127
مجمع اهلاك موجودات الاستبعادات	–	–	–	–	(133,373)
في 31 ديسمبر	302,248	1,193,953	2,230	1,498,431	1,395,132
صافي القيمة الدفترية	56,412	148,237	5,205	209,854	288,488

7. مخصصات حقوق الموظفين	2007	2006
الاجازات	36,098	27,845
مكافآت نهاية الخدمة وتذاكر السفر	5,007	4,861
	41,105	32,706

يعمل لدى السوق 54 موظفاً بحرينياً، و3 موظفين غير بحرينيين كما في 31 ديسمبر 2007 (50 و 3 موظفين على التوالي في سنة 2006).

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب أنظمة الهيئة العامة لصندوق التقاعد والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من السوق والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب، وقد بلغت مساهمة السوق بخصوص الموظفين البحرينيين خلال سنة 2007 مبلغ 72,962 دينار (53,724 دينار سنة 2006).

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل محددة المدة مكافأة نهاية الخدمة تعادل راتب شهر عن كل سنة عمل.

ايضاحات

8. عمولات التداول

	2007	2006
عمولات التداول العادية	347,207	408,561
عمولات من الحالات المستثناة من التداول	561,219	68,944
	908,426	477,505

9. الايرادات الأخرى

	2007	2006
إيرادات الإيداع المركزي	44,706	133,559
إيرادات التداول عن بعد	17,410	10,800
الإعلانات	35,911	23,150
الخدمات	14,520	14,520
معلومات التداول	28,767	3,438
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها انتفت الحاجة إليه	14,037	-
أخرى	14,518	8,321
	169,869	193,788

10. معاملات مع الاطراف ذوي العلاقة

معاملات مع أعضاء الإدارة العليا الرئيسيين

أعضاء الإدارة العليا الرئيسيين هم أصحاب السلطة والمسئولية للتخطيط وتوجيه أنشطة السوق. يشمل فريق الإدارة العليا الرئيسيين على أعضاء مجلس الإدارة ومدير السوق ونائب مدير السوق (وظيفة شاغرة في عام 2007). ليس هناك أي تعاملات تجارية بين أعضاء الإدارة العليا الرئيسيين والسوق خلال السنة. كانت الرواتب والمخصصات المدفوعة لفريق الإدارة العليا خلال السنة كما يلي:

	2007	2006
رواتب ومنافع	64,197	68,684
بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان	18,600	18,400

11. إيرادات مؤجلة

تمثل الإيرادات المؤجلة الدعم المالي المستلم من مصرف البحرين المركزي لمواجهة تكاليف انتقال مقر السوق إلى مرفأ البحرين المالي.

12. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

الأدوات المالية

تحتوي الأدوات المالية على الموجودات والمطلوبات المالية. الموجودات المالية للسوق تتكون من النقد وما في حكمه والذمم المدينة والاستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. المطلوبات المالية للسوق تتكون من الذمم الدائنة وبعض المطلوبات المالية الحالية.

يتعرض السوق للمخاطر الآتية جراء استخدام الأدوات المالية :

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرض السوق لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، وأهداف السوق والسياسات وإجراءات قياس وإدارة الخطر. وكما يعرض هذا الإيضاح أيضاً بعض الإفصاحات الكمية بالإضافة إلى الإفصاحات الأخرى بالبيانات المالية.

مجلس الإدارة مسؤول بشكل عام بتأسيس ومراقبة هيكل إدارة المخاطر للسوق. أسس مجلس الإدارة لجان إدارية تنفيذية محددة تساعد في أداء مسئوليتهم بفعالية في تطوير ومراقبة سياسات السوق لإدارة المخاطر.

تتابع لجنة التدقيق للسوق كيفية مراقبة أعضاء مجلس الإدارة للالتزام بإجراءات إدارة المخاطر للسوق ومراجعة مدى ملائمة ممارسات إدارة المخاطر مع حجم المخاطر التي يواجهها السوق. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة التدقيق في أداء مهمتها الرقابية ويقوم بمراجعة إجراءات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة وعرضية، ويرفع تقاريره للجنة التدقيق.

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن فشل أحد الأطراف بالوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها مما يؤدي إلى تعرض السوق لخسائر مالية. يتعرض السوق لهذه المخاطر مبدئياً على النقد وما في حكمه والذمم المدينة والاستثمارات في الصناديق الاستثمارية والأدوات الدائنة.

مخاطر السوق الائتمانية على النقد وما في حكمه محدودة حيث يتم إيداع النقد في بنوك بالبحرين والتي تتمتع بتصنيف ائتماني جيد.

يقوم السوق بعمل مخصص انخفاض القيمة على الذمم المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي بأن السوق لن يكون قادر على تحصيل كل المبالغ المستحقة حسب الشروط الأصلية للذمم المدينة. تعتبر الصعوبات المالية الجوهرية للمدين واحتمالات إفلاس المدين أو إعادة التنظيم المالي والتأخر في سداد الديون علامات وجود انخفاض قيمة الذمم المدينة.

تدير السوق مخاطر الائتمان على استثماراتها بالتأكد أن الاستثمارات تجري بعد تقييم الائتمان بحذر ودراسة جدوى لصادر السندات المالية. تحد السوق من تعرضها لمخاطر الائتمان بالاستثمار في السندات الحكومية.

ايضاحات

أعمار الذمم المدينة كما في تاريخ الميزانية العمومية :

	2007		2006	
	الإجمالي	انخفاض القيمة	الإجمالي	انخفاض القيمة
غير متأخر	52,182	-	9,994	-
متأخر صفر – 90 يوم	27,726	-	8,035	-
متأخر 91 – 180 يوم	8,899	-	667	-
أكثر من 180 يوم	53,755	-	59,348	14,037
	142,562	-	78,044	14,037

لا توجد ذمم مدينة متأخرة منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2007 (2006 : 68,050 دينار بحريني) و بلغ مخصص انخفاض القيمة لها لاشيء كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 14,037 دينار بحريني) حيث تمثل الخسائر المتكبدة على أساس الخسارة الفردية المحددة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة ويشار إليها مخاطر التمويل أيضاً، هي مخاطر عدم قدرة السوق الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها عند حلول أجلها. يهدف أسلوب السوق لإدارة مخاطر السيولة وهو التأكد من توافر السيولة في كل الأحوال لسداد التزاماتها عند حلول أجلها سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو خسائر تضر بسمعة السوق.

مخاطر السيولة يمكن أن تنتج من عدم قدرة السوق من بيع الأصل المالي بسرعة وبسعر قريب من القيمة العادلة للأصل. يتأكد السوق بأن المبالغ الجوهرية من التمويل تم استثمارها في النقد وما في حكمه والذي يعتبر متوافر لتلبية احتياجات السيولة.

الآتي هو الاستحقاقات التقاعدية للمطلوبات المالية، عدا الارتباطات، حسب تقدير الإدارة.

مواعيد استحقاق المطلوبات المالية التعاقدية :

2007	القيمة الدفترية	6 أشهر أو أقل	6 – 12 أشهر	1- 2 سنة	أكثر من سنتين
المطلوبات المالية					
الذمم الدائنة	96,776	1,948	6,238	-	88,590
المصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخري	131,990	99,911	32,079	-	-
	228,766	101,859	38,317	-	88,590

2006	القيمة الدفترية	6 أشهر أو أقل	6 – 12 أشهر	1 - 2 سنة	أكثر من سنتين
المطلوبات المالية					
الذمم الدائنة	97,843	1,020	10,432	86,391	-
المصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى	23,346	19,546	3,800	-	-
	121,189	20,566	14,232	86,391	

مخاطر السوق

المخاطر التي يتعرض لها سوق البحرين للأوراق المالية هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل سعر صرف العملات الأجنبية ومعدل سعر فائدة والتي تؤثر على دخل السوق أو على أدواته المالية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة وسيطرة تعرضات مخاطر السوق في حدود الإطارات المقبولة مع تحقيق عائد على المخاطر. يتكبد سوق البحرين للأوراق المالية التزامات مالية لغرض إدارة مخاطر السوق. تتم كل هذه الصفقات ضمن المناهج الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.

مخاطر معدل الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر تأثر أرباح السوق كنتيجة لتقلب أسعار الفائدة نتيجة التغيرات في قيم الأدوات المالية بسبب تغير معدل الفائدة في السوق.

تنحصر مخاطر معدل الفائدة في السوق في الودائع القصيرة الأجل واستثمارات الأدوات الدائنة ذات سعر فائدة ثابت وتستحق خلال 90 يوماً. استثمارات السوق في الأدوات المالية المدينة تستحق معدل فائدة متغير. بلغ معدل الفائدة الفعلي التي حصل عليه السوق 4.6% كما في 31 ديسمبر 2007 (2006 : 4.5%) وعلى صكوك التأجير الإسلامية 3.75% (2006: 3.75%).

الآتي لمحة عن الأدوات المالية للسوق التي تتحمل فوائد كما في تاريخ الميزانية العمومية.

	2007	2006
أدوات ذات معدل ثابت		
ودائع بنكية قصيرة الأجل	2,419,476	1,252,019
أدوات ذات معدل متغير		
الاستثمار في أدوات دائنة	267,706	267,706
	2,687,182	1,519,725

إدارة رأس المال

سياسة مجلس الإدارة هي المحافظة على احتياطي مناسب للسوق للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والبقاء على التطورات المستقبلية للسوق. يقوم السوق باستغلال الفوائض المالية المتوفرة باستثماراتها في قنوات استثمارية ذات مخاطر منخفضة مع تحقيق عوائد معقولة للسوق.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر تأثر على أرباح السوق نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية.
تتم غالبية شراء المنتجات من موردين محليين. وبما أن الدينار مقوم بالدولار الأمريكي فأن السوق لا يتعرض لاية مخاطر جوهرية.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ مقابل أصول يمكن مبادلتها أو مطلوبات يتم سدادها بين أطراف على علم ورغبة ضمن صفقة ذات طابع تجاري.
ويرتبط تعريف القيمة العادلة فرضية استمرارية المنشأة بلا نية أو حاجة للتصفية أو خفض جوهري لعملياتها أو القيام بمعاملات بشروط غير مرضية.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، مع القيمة الدفترية كما في الميزانية العمومية كما يلي :

	2007		2006	
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد في الصندوق ولدى				
البنوك	113,461	113,461	34,443	34,443
ودائع ثابتة قصيرة الأجل	2,419,476	2,419,476	1,252,019	1,2 52,019
ذمم مدينة	142,562	142,562	64,007	64,007
أرصدة مدينة أخرى	282,586	282,586	11,672	11,672
	2,958,085	2,958,085	1,362,141	1,362,141
ذمم دائنة	96,776	96,776	97,843	97,843
مصروفات مستحقة				
وأرصدة دائنة أخرى	131,990	131,990	23,346	23,346
إيرادات مؤجلة	500,000	500,000	-	-
	728,766	728,766	121,189	121,189

13. أنشطة أمانة

يوجد هناك حسابين بنكيين بلغ رصيدهما 23,742 دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2007 (58,239 دينار سنة 2006) ومسجلين بأسم السوق ولا يظهران ضمن موجوداتة حيث أنهما يمثلان حسابات وسيطة لتسوية ومقاصة صفقات التداول.

14. توزيع الموجودات والمطلوبات

جميع موجودات ومطلوبات السوق داخل مملكة البحرين، ولذلك لا تتعرض السوق لأية مخاطر خارج مملكة البحرين.

15. التقديرات المحاسبية والقرارات الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

يقوم السوق بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات خلال الفترة المالية التالية. يتم تقييم التقديرات واالفرضيات بشكل مستمر بناءً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية يعتقد انها معقولة تحت الظروف العادية.

التقديرات

يقوم السوق بتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات عندما يوجد انخفاض كبير في القيمة السوقية لأقل من سعر التكلفة. ان تحديد الانخفاض الكبير في القيمة يتطلب قرار تقديري. في حالة عدم توافر القيمة العادلة، يتم استخدام القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار لتقييم الانخفاض في القيمة. يقوم السوق بالتقييم بناءً على عدة عوامل منها تذبذب الأسهم والأدلة لأي خلل في الوضع المالي للشركة المستثمر فيها، وأداء القطاع، والتغيير في التكنولوجيا، والتدفقات المالية التشغيلية والتمويلية.

يقيم السوق حسابات الذمم المدينة الهامة المنفردة والتي تكون ضمن الموجودات المالية للسوق بنفس خصائص أخطار الائتمان المماثلة للانخفاض في القيمة. حسابات الذمم المدينة التي تقيم بشكل منفرد للانخفاض في قيمتها أو لأي خسارة ناتجة عن الانخفاض لا تتضمن في التقييم الكلي للانخفاض في القيمة. يتطلب هذا التقييم قراراً تقديرياً عند اتخاذ هذا القرار، يقيم السوق خصائص أخطار مع الأخذ في عين الاعتبار القطاع والمبالغ المستحقة السابقة والتقديرات المستقبلية للتدفقات النقدية والتي تعطي مؤشراً على القدرة لدفع المستحقات بموجب الشروط التعاقدية.

16. معايير وتفاسير التقارير المالية التي لم تطبق حتى الأن

تم خلال السنة إصدار معايير جديدة / معدلة لإعداد التقارير المالية الدولية والتفسيرات التالية لها والتركيز ملزم تطبيقها في الوقت الحالي:

المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض البيانات المالية.

ليس من المتوقع أن يكون هناك أثر جوهري على البيانات المالية عند تطبيق هذا المعيار والتفسيرات.